مجلة
العمل العربي
العدد (129) | ديسمبر 2025

دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني يستقبل معالي المدير العام في السراي الحكومي

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization
www.alolabor.org

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (129) ديسمبر / كانون الأول 2025

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية

وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال

في الوطن العربي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

محرر المجلة
د. رانية رشدية

أعضاء هيئة التحرير
إيهاب منجي
إسلام سناء
مستورة عطية الجراري

تصميم وتنفيذ
عمر محمود حلمي

تنسيق ومراجعة
نسرين خليل أبو خرمة

للتواصل مع إدارة تحرير المجلة:
تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي ص.ب. 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية

(+2 02) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 02) 374 84 902
alo@alolabor.org
www.alolabor.org

الآراء والمقالات تعبر عن رأي أصحابها

محتويات العدد

افتتاحية العدد 3

أنشطة معالي المدير العام 4

أنشطة منظمة العمل العربية 29

بيانات منظمة العمل العربية 68

الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

فايز علي المطيري

تشهد الدول العربية تسارعًا نحو الاقتصاد الرقمي، مدفوعًا بانتشار الذكاء الاصطناعي بما يتيحه من فرص لرفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات وخفض الكُلف، وبما يثيره في المقابل من أسئلة جوهرية تمسّ مستقبل الوظائف والمهارات وحقوق العاملين واستدامة نظم الحماية الاجتماعية، فلا يقتصر أثر الذكاء الاصطناعي على إحلال الوظائف بقدر ما يمتدّ إلى إعادة تشكيل المهام داخل المهن، ورفع الطلب على مهارات جديدة، بما يجعل الاستثمار في التدريب والتحوّل المهاري شرطًا لتحقيق مكاسب الإنتاجية وتقليل مخاطر الإقصاء.

كثّفت منظمة العمل العربية خلال السنوات الأخيرة جهودها لدعم الدول العربية في التحول الرقمي وترسيخ البنية المؤسسية والمعرفية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، عبر التقارير والبنود الفنية والندوات وورش العمل وبرامج بناء القدرات والدراسات المتخصصة، ويتقاطع هذا المسار مع تفعيل المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، وما أكّده "إعلان المبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية" الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته الخمسين، كما يُشكّل إقرار اتفاقية العمل العربية رقم (20) لعام 2024 وتوصية العمل العربية رقم (10) بشأن الأنماط الجديدة للعمل مرجعية لتحديث التشريعات والسياسات الوطنية، بما يضمن شمول عمل المنصات والعمل المرن والهجين بمظلّة الحماية والضمان الاجتماعي، وتعزيز التوازن بين المرونة الاقتصادية وصون الحقوق. ونعمل في منظمة العمل العربية جاهدين ليكون الذكاء الاصطناعي رافعةً للإنتاجية والعمل اللائق في الدول العربية، وأن يبقى الإنسان محور التحول الرقمي وغايتَه.

وفد الاتحاد العام لعمال فلسطين يكرّم "المطيري" تقديرًا لجهوده في انتخاب دولة فلسطين عضوًا مراقبًا في منظمة العمل الدولية

استقبل معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في مقر المنظمة، بالقاهرة، وفد الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، الذي قام بتكريمه تقديرًا لجهوده المبذولة ومواقفه الداعمة لقضية فلسطين، لا سيما مساهمته الفاعلة في حصول دولة فلسطين على منصب " دولة غير عضو بصفة مراقب " في منظمة العمل الدولية، خلال الدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025. ونقل السادة أعضاء الوفد خلال اللقاء تحيات الأمين العام كامل حميد، وأعضاء الأمانة العامة وكوادر الاتحاد، وكافة العاملين والعاملات في دولة فلسطين، لمعالي المدير العام، مشيدين بمواقفه الثابتة والمبدئية في دعم حقوق عمال وشعب فلسطين، وحضوره الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية. كما ثمّن الوفد جهود المجموعة العربية في مؤتمر العمل الدولي،لما بذلوه من دعم لترشيح فلسطين ومساندة نضالها العمالي، مؤكدين أن هذا الإنجاز يمثل خطوة متقدمة نحو ترسيخ الحضور الفلسطيني في المنظمات الدولية.

وأعرب الوفد عن اعتزازه بانتخاب السيد حسين قرابصة، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، رئيسًا للجنة التنسيق العربية في مؤتمر العمل الدولي 113، في خطوة تعبّر عن المكانة التي تحتلها فلسطين داخل الحركة العمالية العربية. من جانبه، أكد معالي الأستاذ فايز المطيري التزام منظمة العمل العربية الراسخ بدعم نضال الطبقة العاملة الفلسطينية، وتعزيز حضورها ومكانتها في المحافل الاقليمية والدولية، مشددًا على أن دولة فلسطين كانت وستظل إحدى أولويات العمل العربي المشترك، والقضية المركزية للأمة العربية إلى أن ينال عمال وشعب فلسطين حقوقهم المشروعة.

من صلالة.. "المطيري" يشيد بجهود وزارة العمل في تنفيذ رؤية عُمان 2040 بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين

بدعوة كريمة من معالي الدكتور محاد بن سعيد باعوين وزير العمل، وراعي الملتقى شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في افتتاح ملتقى العمل بنسخته الثانية في مدينة صلالة، سلطنة عمان وذلك يوم الأحد 3 أغسطس/آب 2025، والذي حظي بمشاركة واسعة من داخل سلطنة عُمان وخارجها، تمثل جهات حكومية وخاصة ومؤسسات أكاديمية ومنظمات عربية وإقليمية ودولية. ويهدف الملتقى إلى تحفيز الابتكار والتنمية المهنية وتعزيز الحوار الاجتماعي والتواصل المهني وتحسين السياسات العمالية التنظيمية لتعزيز الإطار التنظيمي لسوق العمل بما يلبي التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية. كما افتتح معالي وزير العمل في سلطنة عمان معرض المشاريع الطلابية للكليات المهنية، على هامش أعمال الملتقى وذلك في مجمع السلطان قابوس للثقافة والترفيه، لاستعراض ابتكارات وكفاءات ومهارات الطلبة في مختلف التخصصات المهنية. وخلال الجلسة الافتتاحية أكد "المطيري" في كلمته على أهمية هذا الملتقى المتجدد مع خريف صلالة، وما تحمله من رمزية تستحضر بساطة الماضي من قلبِ حضارةٍ مزدهرة، لتكوّن تجربةً فريدة تُخاطبُ عمقَ الحواس وتتجذرُ في الذاكرة. كما أعرب عن شكره وتقديره لمعالي الدكتور محاد بن سعيد باعوين، وزير العمل في سلطنة عُمان، على دعوته الكريمة مثنيًا على جهود الوزارة في تنظيم هذا الملتقى كمنصة للحوار الاجتماعي الوطني والخليجي، ودورها الريادي في تطوير بيئة العمل، قائلاً: "أثني على ما تبذلونه من جهود ملموسة في إطار رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير بيئة العمل وتعزيز فرص التشغيل في سلطنة عُمان، بدءًا من دعم برامج التدريب المقرون بالتشغيل والعمل الحر، وصولًا إلى إطلاق حزمة من المنصات الرقمية المبتكرة. وأبرزها: "توطين"، و "مرصد"، و"خطى"، التي تُبرز مدى التزام الوزارة بمستهدفات رؤية عُمان 2040، وسيرها بخطىً ثابتة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين". هذا وأشار "المطيري" إلى أن جهود منظمة العمل العربية التي انطلقت منذ أكثر من ستين عامًا، تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في مواجهة تحديات العمل وتطوير نماذج تنموية قائمة على احترام الحقوق الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما نوّه بإصدار الاتفاقيتين العربيتين رقم (20) بشأن الأنماط الجديدة للعمل، ورقم (21) المعدّلة بشأن التوجيه والتدريب المهني لعام 2024، في استجابة مباشرة لتحولات عالم العمل. وفي سياق حديثه عن المتغيرات العالمية، أكد أن التحديات التي تواجه سوق العمل اليوم تتعلق بمفاهيم العدالة والإنصاف، ومع تسارع التحولات التكنولوجية واستخدام الذكاء الاصطناعي، أصبحت الحاجة ماسة لإعادة النظر في مفهوم "قيمة العمل"، بما يوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية،

مؤكداً أن العامل العربي يظل في صميم أي عملية إصلاح، و أن الاستثمار الحقيقي يبدأ من الإنسان، من خلال تأهيله وحماية حقوقه وتحفيز مشاركته في التنمية. واستحضر معاليه في ختام كلمته المشهد الإنساني الكارثي في غزة، حيث آلاف العمال يعانون حصارًا خانقًا، وسط دمار شامل، وأوضاع مأساوية هي "عار على الإنسانية". وأضاف: "هنا لا يمكننا فصل الحق في العمل عن حق الإنسان في أن يسد رمقه بكسرة خبز، فغزة اليوم تمثل اختبارًا قاسيًا لضمائرنا، ودعم عمال وشعب فلسطين، قبل أن يكون واجباً عربياً هو مسؤولية إنسانية، تحتّم علينا أن نوحد صفوفنا، ونُعلي صوتنا لنصرة قضيتهم العادلة، وحقهم المشروع في حياة كريمة وعمل آمن، في دولتهم الحرة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية". هذا وألقى الأستاذ ناصر بن سالم الحضرمي، مدير عام المديرية العامة للعمل بمحافظة ظفار، كلمة أكد فيها على أهمية مواكبة المتغيرات العالمية في سوق العمل، مبينًا أن سلطنة عُمان تخطو خطوات متقدمة في هذا المجال من خلال إصدار قانون العمل الجديد وقانون الحماية الاجتماعية، إلى جانب تبنّي استراتيجيات متكاملة تشمل التعليم والتدريب والتشغيل وتنظيم أنماط العمل الحديثة. من جانبه، أشار سعادة الأستاذ محمد حسن العبيدلي، مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى أن التغيرات المتسارعة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية تفرض تحديات تتطلب جهودًا مشتركة لتطوير المهارات ونماذج التشغيل والحماية الاجتماعية بما يضمن استجابة فاعلة وعادلة. كما تحدث أزار بيراموف، مدير عام مركز العمل بمنظمة التعاون الإسلامي، عن دور المركز في بناء جسور التعاون بين الحكومات والعمال وأصحاب العمل، وتوفير برامج بناء قدرات مخصصة للدول الأعضاء. وفي ختام الجلسة الافتتاحية تسلم معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية درعاً تكريمياً تقديراً لجهوده المبذولة في دعم قضايا العمل والعمال في الدول العربية. ويُعد الملتقى منصة وطنية للحوار البنّاء حول مستقبل سوق العمل العُماني، من خلال عرض ومناقشة 33 ورقة عمل تُسلط الضوء على أبرز التحديات والفرص، ويحظى بشراكة استراتيجية مع عدد من الجهات المحلية من بينها غرفة تجارة وصناعة عُمان، والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، والمؤسسات التعليمية، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إلى جانب عدد من الشركاء الدوليين مثل منظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتشارك منظمة العمل العربية خلال ملتقى العمل 2025 في تنظيم ثلاث جلسات عمل بعنوان: التحولات الكبرى واستدامة أسواق العمل، وبيئة العمل المحفزة واستقطاب الكفاءات، والحوار الاجتماعي ومستقبل أسواق العمل.

المطيري: " لنجعل الذكاء الاصطناعي قوةً دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية "

بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية في المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي: من الرؤية إلى التنفيذ، الذي عقد خلال الفترة 27–28 أغسطس/ آب 2025 في مدينة العلمين الجديدة، جمهورية مصر العربية، بمشاركة رفيعة المستوى من عدد من أصحاب المعالي السادة الوزراء والمسؤولين وصنّاع القرار والأكاديميين والخبراء ورواد الأعمال من الدول العربية، وبحضور أصحاب المعالي والسعادة المدراء العامين لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك. وفي كلمته الافتتاحية، أكد معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن المنتدى يمثل امتدادًا للجهود العربية الجماعية في مجال الذكاء الاصطناعي، انطلاقًا من اعتماد مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات للاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي في يناير 2024، مرورًا بعقد دائرة الحوار العربية للذكاء الاصطناعي في فبراير الماضي، وتوصية لجنة التنسيق العليا في أبريل في الجمهورية التونسية باعتبار الذكاء الاصطناعي أولوية في خطط التنمية الوطنية، ووصولاً إلى قرار القمة العربية التنموية الأخيرة ببغداد، الذي تبنّى مبادرة الأمين العام بشأن الذكاء الاصطناعي ودعا إلى عقد منتدى عربي سنوي لتفعيلها.وأكد معالي الأمين العام أن "أهمية ورمزية عقد هذا المنتدى تكمن في توقيته، حيث أصبح الذكـــاء الاصطنـــاعي بمثابة قوة دافعة ومنصة شاملة تنطلق منها الأفكار الجديدة والتكنولوجيات الفائقة"، مشيرًا إلى أن "الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تكنولوجية، بل ثورة في طريقة التفكير والعمل، في ظل تطورات متسارعة وغير مسبوقة، لا سيما في مجالات النماذج اللغوية الكبيرة والذكاء التوليدي". كما شدد على ضرورة التوازن بين المكاسب التقنية الضخمة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي وبين المخاطر الأخلاقية والاجتماعية، مؤكداً على أهمية "التعاون والعمل المشترك المخلص والجاد في هذا المجال، لوضع المنطقة العربية في المكانة التي تستحقها". وأن ضخ مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير، سوف يعزز من فرص المنطقة العربية في استقطاب الاستثمارات الخارجية والداخلية، وسيسهم في رفع قدرة الدول العربية على الانتقال من كونها مجرد مستهلك لهذه التكنولوجيا إلى منتج ومطور لها وسيساعد أيضاً على رأب الفجوة الرقمية بين الدول العربية وبعضها البعض.

وخلال الجلسة الأولى التي عقدت تحت عنوان: " دور منظمات ومؤسسات العمل العربي في تفعيل ومتابعة تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي وآليات تنفيذها"، برئاسة معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، في مداخلة تناولت دور منظمة العمل العربية في تفعيل ومتابعة تنفيذ هذه المبادرة، حيث استعرض خلالها جهود المنظمة في مواءمة التحول الرقمي مع احتياجات سوق العمل في الدول العربية في عصر الرقمنة، قائلاً: "نحن اليوم نضع المهام الموكلة لنا لدعم التحوّل الرقمي في الدول العربية الأعضاء، ليكون الذكاء الاصطناعي داعماً للعمل اللائق لا بديلاً عنه، ولإعادة هيكلة الوظائف التي تتماشى مع الأنماط الجديدة للعمل وأسواق العمل العربية، على نحوٍ يُعزّز الإنتاجية ويحفظ كرامة الإنسان في العمل، ضمن انتقال عادل ومستدام". ونوّه "المطيري" إلى أن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة في بغداد أقرت وثيقة "إعلان المبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية" الصادرة عن الدورة الخمسين لمؤتمر العمل العربي، وإسنادها مهمة متابعة التنفيذ إلى منظمة العمل العربية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

كما أشار معاليه في مداخلته إلى مجموعة من الأدوار التي تضطلع بها المنظمة للمساهمة في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، أبرزها: تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن كونه أحد البنى المرجعية التي تدعم تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، وتوحيد المصطلحات العربية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما يضمن وضوحًا قانونيًا وتشريعيًا، وبرامج «الجسور المهارية» للتدريب وإعادة التأهيل المهاري للقوى العاملة العربية نحو المهارات المستقبلية. ودعم تطوير تشريعات العمل الوطنية لمواكبة التحولات الرقمية، استنادًا إلى اتفاقية العمل العربية رقم (20) لعام 2024، بشأن الأنماط الجديدة للعمل. وفي ختام كلمته، دعا "المطيري "إلى اعتماد إطار عملٍ تشاركي موحّد يقوم على تبادل الخبرات، ونقل المعرفة، والاستثمار في رأس المال البشري، وربط البحث العلمي باحتياجات سوق العمل، قائلاً: "لنجعل من الذكاء الاصطناعي قوةً دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحركًا أساسيًا لتعزيز التنافسية العربية مع الحفاظ على البعد الإنساني لبيئة العمل"، مضيفاً: "نحن في منظمة العمل العربية، مستعدون لنكون أحد أذرع التنفيذ الفني للمبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، لننقلها إلى واقع ونتائج ملموسة بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية الشقيقة.

دولة رئيس مجلس الوزراء يستقبل المدير العام لمنظمة العمل العربية في السراي الحكومي

استقبل دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام معالي الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، بحضور وزير العمل اللبناني معالي الدكتور محمد حيدر، في السراي الحكومي ببيروت، وذلك يوم الثلاثاء 16 أيلول/ سبتمبر 2025. بحث "المطيري" خلال اجتماعه مع دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني إطلاق عدد من المشاريع والبرامج المشتركة التي تستهدف أطراف الإنتاج الثلاثة وتسهم في مكافحة البطالة، وتوفير فرص العمل، وتطوير أساليب الإنتاج بما يواكب متطلبات العصر الرقمي. وأكد "المطيري"، خلال تصريح صحفي أن المرحلة المقبلة ستشهد العمل على مبادرات عملية تسهم في توفير فرص عمل جديدة وتدعم أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال)، مع التركيز على برامج التحول الرقمي لمواكبة التغيرات في سوق العمل وتراجع الأدوار التقليدية للوظائف

ومن جانبه، أشاد "حيدر" بالتعاون القائم مع منظمة العمل العربية، مؤكداً أهمية الشراكة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، كما أوضح معالي الدكتور محمد حيدر وزير العمل في الجمهورية اللبنانية أن الوزارة ستتولى متابعة آليات التنفيذ مع المنظمة، لاسيما في مجالات التدريب وتنمية القدرات. كما أعلن الجانبان الاتفاق على تنظيم دورات تدريبية متخصصة لمفتشي وزارة العمل اللبنانية، إلى جانب عقد سلسلة ندوات وورش عمل تهدف إلى تطوير أساليب العمل والإدارة الحديثة، بما يسهم في دعم الجهود الحكومية لتطوير بيئة العمل في لبنان. وتأتي هذه الخطوة في سياق حرص منظمة العمل العربية على تعزيز التعاون العربي المشترك، وتفعيل شراكاتها مع الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول العربية.

"المطيري" يلتقي "جرادات" في مقر المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت

التقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، بالدكتورة ربا جرادات المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، في مقر المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت؛ وذلك يوم الثلاثاء 16 أيلول/ سبتمبر 2025. وتناول اللقاء التحضير لاجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، عبر تنسيق المواقف حيال أولويات المجموعة العربية على جدول الأعمال. كما أكد الجانبان ضرورة التعاون الوثيق والتنسيق المستمر لتنفيذ الأنشطة المشتركة بهدف تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية من أجل مستقبل عمل أفضل وأكثر شمولاً في المنطقة العربية. وتأتي هذه الزيارة في سياق حرص منظمة العمل العربية على توثيق الشراكة مع منظمة العمل الدولية لدعم احتياجات الدول الأعضاء ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، بما يعزّز الشراكة الثلاثية بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

"المطيري" يستقبل "الأحمد" ويبحثان معاً التعاون الثنائي لدعم عمال سورية

استقبل معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في مقر المنظمة بالقاهرة الأستاذ فواز الأحمد، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال سورية، رحّب معاليه في مستهل اللقاء، بزيارة "الأحمد" الأولى إلى مقر المنظمة "بيت العمل والعمال"، مؤكّدًا الدور العريق لاتحاد عمال سورية في ترسيخ الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة بوصفها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. في حين جدّد "الأحمد" دعوته لمعالي الأستاذ فايز المطيري لزيارة الجمهورية العربية السورية للاطلاع على الواقع العمالي، كما طالب بعقد دورات تدريبية متخصصة وإقامة مشاريع تعاون مشتركة مع منظمة العمل العربية.

من جانبه، أكد معالي الأستاذ فايز المطيري التزام منظمة العمل العربية بدعم الاتحاد العام لنقابات عمال سورية عبر برامج فنية وتدريبية لبناء قدرات القيادات النقابية، مستعرضًا جانبًا من الدورات التي نفّذتها المنظمة استجابةً لاحتياجات الدول العربية الأعضاء. واتفق الجانبان على إعداد خطة عمل مشتركة ببرنامج زمني يتضمن أنشطة وفعاليات متخصصة تُحدَّد بالتنسيق بين المنظمة والاتحاد لتنفيذها خلال العام القادم، بما يعزّز فرص العمل اللائق ويرسّخ مسيرة التعافي الاقتصادي والاجتماعي في سورية. وفي ختام اللقاء تفضل الأستاذ فواز الأحمد بتقديم درعٍ تكريمي إلى معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، تقديرًا وعرفانًا لجهوده المتميّزة في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك ودعمه المتواصل لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

مجلس إدارة منظمة العمل العربية يشيد بكل تحرّكٍ عربي ودولي أفضى إلى إنهاء الحرب المدمرة في قطاع غزة.

بدعوة من منظمة العمل العربية، عقد مجلس إدارة منظمة العمل العربية دورته الثالثة بعد المئة، يومي 11–12 أكتوبر – تشرين الأول 2025 في القاهرة، جمهورية مصر العربية، برئاسة معالي الأستاذ محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية، وتم انتخاب الشيخ راشد بن عامر المصلحي، سلطنة عمان، نائباً لرئيس مجلس الإدارة عن فريق أصحاب العمل، والمهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد، المملكة العربية السعودية نائباً لرئيس مجلس الإدارة عن فريق العمال، وحضر عن فريق الحكومات كل من أصحاب المعالي والسعادة: الدكتور خالد محمود محمد البكار، وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد محسن النسي ،وكيل الوزارة المساعد لشؤون التفتيش والامتثال في دولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد بوعلام عيساوي مدير الدراسات القانونية والتعاون بوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والسيد معتصم أحمد صالح، وزير الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية في جمهورية السودان. وحضر عن فريق أصحاب الأعمال السيد محمدو ولد سيدي من الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وعن فريق العمال، الدكتور سر الختم الأمين عبد القادر من جمهورية السودان، والأستاذ فواز الأحمد من الجمهورية العربية السورية. كما شارك في أعمال المجلس سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد الجبوري مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، وسعادة السيد محمد بن حسن العبيدلي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأستاذ جمال قادري الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

"المطيري" يقدم لجمهورية مصر العربية أصدق التهاني بذكرى انتصارات أكتوبر المجيدة

رحب سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بأصحاب المعالي والسعادة في كلمته خلال افتتاح أعمال الدورة 103 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وهنّأ معالي رئيس مجلس الإدارة ونائبيه عن فريقي أصحاب الأعمال والعمال على منحهم ثقة أعضاء المجلس في دورته الثالثة بعد المئة، مقدّمًا الشكر لمعالي السيد محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية على حسن إدارته للدورتين (101) و(102)، وجدد التهنئةَ لدولةِ فلسطين لنيلها صفةَ "مراقب" في منظمة العمل الدولية، مؤكداً مواصلة السعي في المحافلِ الإقليمية والدولية من أجلِ عضويةٍ كاملةٍ لدولةِ فلسطين في منظمةِ العمل الدولية. كما قدم التهنئة على موجةِ الاعترافاتِ الدوليّة التي تَجدّدت على هامش اجتماعاتِ الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة الشهرَ الماضي، بما يُعزّز المسارَ نحو الاعترافِ الكاملِ بدولةِ فلسطين المستقلّة.

هذا ورحب بالنتائج الإيجابية للمفاوضات، والتي أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار، داعياً إلى الإسراع في إدخال المساعدات الإنسانية، والشروع في إعادة الإعمار، وإحلال السلام العادل والشامل، وأضاف :"نؤكّدُ أنَّ أيَّ خارطةِ طريقٍ لمستقبلِ قطاعِ غزّة لا يُعتدّ بها، إن لم تصغْها الدولةُ الفلسطينيةُ وبإرادةِ شعبِها الحرّة، وبما يضمنُ الحقوقَ كاملةً لعمّالِ وشعبِ فلسطين". واستكمل معاليه استعراض بنود جدول أعمال الدورة 103 لمجلس إدارة المنظمة، واختتم كلمته بتقديم التهاني بذكرى انتصارات أكتوبر المجيدة متمنياً لجمهورية مصر العربية المزيد من التطور والازدهار في ظل القيادة الحكيمة والرشيدة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

"رئيس مجلس الإدارة" يثمّن الجهود التي يبذلها "المطيري" للارتقاء بأداء المنظمة وتطوير آليات العمل فيها

أعرب معالي السيد محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية ورئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية عن سعادته بتزامن انعقاد المجلس مع أيام العزة والكرامة. انتصارات السادس من أكتوبر، كما عبر عن شرفه بثقة أعضاء المجلس باختياره رئيساً، وهنأ نائبيه عن فريقي أصحاب الأعمال والعمال، مؤكداً اعتماده، بعد الله،على دعم الجميع. وثمّن عالياً الجهود التي يبذلها معالي المدير العام الأخ الأستاذ فايز المطيري للارتقاء بأداء المنظمة وتطوير آليات العمل فيها، ومواكبة قضايا الاقتصاد والتشغيل والبطالة، وتعزيز دور المنظمة عربياً وإقليمياً ودولياً. ونوّه إلى انعقاد هذه الدورة في ظروفٍ استثنائية تتوالى فيها الأزمات، وترتفع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، بما يُعظِّم المسؤولية. كما دعا إلى تكاتف جهود الحكومات مع الشركاء الاجتماعيين وترسيخ الحوار الاجتماعي والتكامل والتنسيق بين القطاعات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لرفع القدرات والمهارات وزيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. كما استعرض معاليه جدول أعمال المجلس من متابعة قرارات الدورة السابقة وقرارات مؤتمر العمل العربي (51) والموقف المالي واستكمال تشكيل أعضاء اللجان النظامية، إضافة إلى تقرير الأنشطة والإنجازات بين الدورتين، والتي تتطلب نقاشاً ثرياً للخروج بتوصياتٍ عملية متوافق عليها، تُترجم إلى نتائج ملموسة. وأضاف: "تبقى فلسطينُ جُرحاً عميقاً لا يندمل في وجدانِ كلِّ عربي "، منددا بما يتعرض له عمال وشعب فلسطين.

"الجبوري" يشيد بسياسة سعادة الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية

استهل الوزير المفوض الدكتور رائد الجبوري، مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمته بتقديم الشكر لرئيس وأعضاء مجلس إدارة منظمة العمل العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة على دعمهم المستمر للمنظمة. كما نقل تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين العام المساعد د.علي بن إبراهيم المالكي وتمنياتهما بنجاح أعمال الدورة والخروج بقرارات تعزّز عمل المنظمة ومنظومة العمل العربي المشترك. كما أشاد بسياسة سعادة الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في التنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة وتعزيز التعاون مع المنظمات العربية المتخصّصة، مؤكداً دور المنظمة في دعم العمل العربي المشترك، وإسهاماتها في قضايا ريادة الأعمال والتنمية المستدامة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتغيرات المناخية، منوهاً لأهمية ماقدّمه سعادة المدير العام في المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي، من عرض ومقترحات مرتبطة بتقارير المؤتمرات ودورات بناء القدرات وبرنامج تحديث تشريعات العمل ومواءمتها مع الأنماط الجديدة؛ والتي ستدرج ضمن تقرير التقدّم الخاص بـ«المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي» ورفعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم للقمة العربية القادمة. وأشار إلى غنى جدول الأعمال بموضوعات تنظيمية وفنية وإدارية ومالية، مشيداً بالتحسن في تمويل «صندوق مكافأة نهاية الخدمة»، مثمناً دور المنظمة في القرار التاريخي الذي أفضى لتغيير عضوية دولة فلسطين إلى «دولة غير عضو بصفة مراقب» في منظمة العمل الدولية.

هذا وبعد المصادقة على جدول أعمال الدورة 103ناقش أعضاء المجلس خلال جلسة عمل مطولة البنود المدرجة على جدول أعماله، وتم اتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة بشأنه ومن هذه البنود : تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة، وتقرير عن نشاطاتِ وإنجازاتِ المنظمة بين دورتي المجلس 102–103، ومتابعة لتنفيذِ قراراتِ الدورة (102) لمجلسِ إدارةِ منظمةِ العمل العربية، وقراراتِ الدورة (51) لمؤتمرِ العمل العربي، والموقفَ المالي للمنظمة من حيثُ المساهمات والمتأخرات، والتقاريرَ التكميلية: تقريرَ نتائجِ أعمالِ الدورة (57) للجنةِ التنسيقِ العليا للعملِ العربي المشترك، وتقرير نتائجِ أعمالِ الاجتماعِ التحضيريّ للقمةِ العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (تونس 2025)، وتقريرَ نتائجِ أعمالِ الدورة (116) للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعي، وكذلك اختيار خمس عضوات ومقرّرة لاستكمالِ تشكيلِ لجنةِ شؤونِ عملِ المرأة العربية، وتسميةُ ثلاثةِ أعضاء من ذوي الخبرة لعضوية لجنة الحريات النقابية للفترة (2025–2027).

رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت يزور مقر منظمة العمل العربية بالقاهرة

استقبل معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الأحد الموافق 12 أكتوبر /تشرين الأول 2025 في مقر المنظمة بالقاهرة المهندس صباح عيد العقاب، رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، يرافقه الأستاذ ناصر العازمي السكرتير العام للاتحاد، والأستاذ محمد العرادة مستشار الاتحاد ورئيس مكتب العمالة الوافدة.

وفي مستهل اللقاء، هنّأ معاليه الأستاذ ناصر العازمي على اختياره عضوًا في لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية، مؤكدًا حرص المنظمة على تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لعمال الكويت ، بما يسهم في ترسيخ الحوار الاجتماعي ورفع كفاءة الأداء المؤسسي للاتحاد في دولة الكويت. من جانبه، ثمّن المهندس صباح عيد العقاب الدعم المتواصل الذي تقدّمه منظمة العمل العربية، وأشاد بما تحقق من إنجازات خلال فترة تولي "المطيري" قيادة المنظمة من تحديث في آليات العمل وتعزيز للحريات النقابية ومساندة للاتحادات العمالية في مساراتها التنموية على المستويين العربي والدولي. واختُتم اللقاء بين الجانبين بالتأكيد على مواصلة التنسيق لتنفيذ أنشطة مشتركة تلبّي أولويات الحركة النقابية الكويتية، وتدعم تبادل الخبرات على المستوى العربي.

"المطيري" يستقبل "قادري" في مقر منظمة العمل العربية بالقاهرة

استقبل معالي الأستاذ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم 15 أكتوبر /تشرين الأول 2025 في مقر المنظمة بالقاهرة، الأستاذ جمال قادري، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. تناول الجانبان واقع الحركة العمالية العربية والمستجدات الإقليمية المؤثرة في أسواق العمل، مع التوقف عند معاناة عمال فلسطين، والأوضاع الصعبة التي يواجهها العمال في الأراضي العربية المحتلة في جنوب لبنان والجولان السوري. كما بحثا القضايا العمالية في ضوء التحولات الهيكلية التي يشهدها عالم العمل، ودور الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في دعم حقوق العمال ومكتسباتهم. وأعرب المطيري عن ترحيبه بزيارة قادري، مؤكداً دعم منظمة العمل العربية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، مشدداً على أهمية تلاحم الحركة النقابية العربية. كما بحث الجانبان تعزيز سبل التعاون بما يخدم قضايا العمال، وتحسين ظروف عملهم ضمن رؤية مشتركة تستجيب لتحديات المرحلة الراهنة.

"المطيري" يستقبل رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في مقر منظمة العمل العربية

استقبل معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم 26 أكتوبر /تشرين الأول 2025 بمقر المنظمة في القاهرة، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق الأستاذ ستار دنبوس براك، وذلك في إطار زيارة رسمية يجريها الوفد العراقي إلى جمهورية مصر العربية. وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العمل النقابي العربي المشترك، ووضع مسارات عملية لتطوير التعاون بما يخدم مصالح الطبقة العاملة العراقية ويرسخ تبادل الخبرات على المستوى العربي. وأكد "ستار" أن الزيارة تجسِّد عمق الروابط النقابية العربية وحرص العراق على تطوير التعاون بما يرفع من شأن العمال. واختُتم اللقاء بالتأكيد على مواصلة التنسيق لتنفيذ أنشطة مشتركة تستجيب لأولويات الحركة النقابية في العراق، وتسهم في دعم قدراتها المؤسسية ودعم تبادل الخبرات على المستوى العربي.

المطيري يشارك في جلسة حوارية رفيعة المستوى بعنوان: "من الاقتصاد غير المنظم إلى العدالة الاجتماعية: تعزيز الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع"

نظمت وزارة العمل في دولة قطر جلسة بعنوان "من الاقتصاد غير المنظم إلى العدالة الاجتماعية: تعزيز الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع"، وذلك ضمن فعاليات القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، المنعقدة في الدوحة، خلال الفترة 4–6 نوفمبر 2025 بمشاركة قادة الدول والحكومات وصناع القرار، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة. واستعرضت الجلسة الاتجاهات والسياسات العالمية والتجارب الإقليمية والدولية في مجال العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، وحماية العمال المهاجرين، ومواءمة الأطر التشريعية عربياً، والآليات الوطنية لتسوية المنازعات، إلى جانب بحث سبل تحويل الالتزامات والاتفاقيات إلى سياسات عملية وإصلاحات قابلة للقياس والتنفيذ وصياغة رؤى مستقبلية مشتركة لبناء مجتمعات أكثر عدلاً.

المطيري: "حين نتحدّث عن الانتقال من الاقتصاد غير المنظَّم إلى العدالة الاجتماعية، فإننا نتحدّث عن إعادة بناء الثقة بين العامل وصاحب العمل وبين الدولة والمجتمع".

أكد معالي الأستاذ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في مداخلته على ضرورة بناء مسار عادل ومستدام للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، بما يضمن العدالة الاجتماعية والعمل اللائق لجميع فئات المجتمع. وأشاد بجهود وزارة العمل في دولة قطر، وبالإصلاحات العمالية الرائدة التي نفذتها الدولة، ومن أبرزها تطوير تشريعات العمل، وإلغاء القيود على حرية تنقل العمال، واعتماد حدٍّ أدنى غير تمييزي للأجور يشمل جميع العمال بغض النظر عن الجنسية أو المهنة، ما يعكس إرادة سياسية حقيقية لترسيخ العدالة الاجتماعية في سوق العمل. وفي معرض حديثه عن مواءمة الأطر التشريعية لتعزيز الحماية الاجتماعية والعمل اللائق، قال: "حين نتحدّث عن الانتقال من الاقتصاد غير المنظَّم إلى العدالة الاجتماعية، فإننا نتحدّث عن إعادة بناء الثقة بين العامل وصاحب العمل وبين الدولة والمجتمع

وفي تشخيصه الموجز لواقع المنطقة العربية، أشار معاليه إلى التحديات التي يفرضها اتساع الاقتصاد غير المنظَّم الذي يضم شريحة واسعة من القوى العاملة ويفتقر إلى نظم الحماية الاجتماعية، مما يعمّق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ويحد من الإنتاجية والتماسك الاجتماعي. كما أشار إلى التحولات الجديدة في سوق العمل، ولا سيما توسع أنماط العمل عبر المنصات الرقمية، التي توفر فرصًا واعدة لكنها تحمل مخاطر تتعلق بضعف الحماية القانونية والاجتماعية للعمال، مؤكداً أن مواءمة الأطر التشريعية والسياسات الوطنية باتت ضرورة ملحة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وضمان شمول الأنماط الجديدة للعمل، وتعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال).

وأضاف المطيري: "لدينا مساران مترابطان لدمج الاقتصاد غير المنظم وتعزيز الحماية الاجتماعية يستندان إلى معايير العمل العربية"، مشيراً إلى مسار دمج الأعمال التقليدية غير المنظَّمة وأنه يتماشى مع التوجهات التي أقرّتها معايير العمل العربية ومنها؛ توصية العمل العربية رقم (9) لعام 2014 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم، والتي دعت إلى اتخاذ تدابير دمج تدريجية في الاقتصاد المنظم، وضمان الحقوق الأساسية في العمل، ويهدف إلى تحويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وأنشطة الأفراد والأسر المنتِجة وصغار الحِرَف والتعاونيات والجمعيات المنتِجة إلى كيانات قانونية مُسجّلة تتمتع بحقوق وواجبات واضحة. وفيما يخص مسار دمج الأنماط الجديدة للعمل، نوه إلى النمو الذي شهدته منصات العمل الرقمية في السنوات الأخيرة، وأن اتفاقية العمل العربية رقم (20) وتوصية العمل العربية رقم (10) لعام 2024 بشأن الأنماط الجديدة للعمل، قد واكبت التحولات المستجدة في أسواق العمل، فعرّفت الأنماط الجديدة للعمل، بما فيها العمل عبر المنصّات الرقمية، لضبط الأُطر التي تكفل الحماية الاجتماعية للعاملين عبر المنصّات، من تنظيم علاقة العامل وصاحب العمل، وأوقات العمل، وحماية الأجور، وضمان بيئة عمل آمنة، والحق في المفاوضة الجماعية، والتدريب المهني وتطوير المهارات، مع ضمان المساواة، وتحديد مسؤوليات الوسطاء الرقميين، وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية. واقترح معاليه تبنّي حزمة تشريعية وسياساتية متكاملة تشمل: مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي، وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص، وإنشاء سجلّ وطني رقمي للأنشطة الاقتصادية، ومنصّات موحَّدة لإصدار التراخيص المهنية، إضافةً إلى ردم الفجوة الرقمية والمهارية وضمان شمول الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد أن المسار نحو الاقتصاد المنظَّم أحد أهم الطرق إلى العدالة الاجتماعية، تُسنده قوانين وتشريعات منصفة، ومؤسسات قادرة، وشركاء اجتماعيون ملتزمون، وثقافة عمل محورها الإنسان، وذلك اتساقاً مع إعلان الدوحة الذي يدعو إلى مسارات تنفيذية محدّدة زمنياً، وحوار اجتماعي ثلاثي فاعل، وشراكات إقليمية ودولية قادرة على تحويل الالتزامات إلى واقع ملموس. وفي ختام مداخلته، دعا معاليه إلى تبنّي مضامين إعلان الدوحة السياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إرساء آليات الحوار الاجتماعي الفعّال بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال لتعزيز الأدوار المتكاملة لأطراف الإنتاج الثلاثة، بما يضمن حماية اجتماعية شاملة عبر مواءمة السياسات التي تربط بين السياسات الاقتصادية الكلّية، والسياسات الاجتماعية، والاستدامة البيئية بوصفها أعمدة مترابطة للتنمية المستدامة. وتقدّم بخالص الشكر إلى دولة قطر على جهودها في تنظيم القمّة، وإلى وزارة العمل في دولة قطر على حسن الإعداد والتنظيم، وعلى الجهود التي بُذلت لإنجاح هذه الجلسة.

اجتماع تنسيقي عربي على هامش الدورة 355 لمنظمة العمل الدولية

بدعوة من معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، عُقد في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف يوم الاثنين 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، الاجتماعُ التنسيقي للأعضاء العرب من أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وذلك على هامش الدورة 355، التي تُعقد خلال الفترة من 17 إلى 27 نوفمبر 2025. لتوحيد الرؤى والأهداف بين أعضاء مجلس الإدارة العرب حول المواضيع ذات الصلة بالمنطقة العربية. وشارك في الاجتماع معالي السيد محمد جبران، وزير العمل في جمهورية مصر العربية ورئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، وسعادة السفير هشام بيوض، رئيس بعثة جامعة الدول العربية في جنيف، وسعادة الدكتورة ربا جرادات، المديرة العامة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية (مكتب بيروت)، إلى جانب ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال من الدول العربية الأعضاء في المجلس.

استهلّ معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الاجتماع بكلمة ترحيبية، أشار فيها إلى أهمية جدول أعمال الدورة 355 وما تضمّنه من بنود ، تستدعي تنسيقاً عربياً وثيقاً ومستمراً داخل مجلس الإدارة، بما يخدم اهتمامات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. وعقب كلمة "المطيري"، توجّه معالي السيد محمد جبران بجزيل الشكر إلى معالي المدير العام على دعوته إلى هذا الاجتماع التنسيقي الهام، موضحاً أنّه يأتي في توقيت دقيق تمرّ به الدول العربية، وفي مرحلة تتطلّب عملاً عربياً جماعياً منظّماً للدفاع عن أولويات المنطقة في مجال العمل، وتطوير أسواق العمل العربية، وتعزيز دور المجموعة العربية داخل مؤسسات منظومة العمل الدولية. كما ثَمَّن الجهود الكبيرة التي يبذلها معالي المدير العام في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وتحقيق رؤى وأهداف المجموعة العربية.

بعد ذلك دار نقاش موسّع بين أعضاء المجموعة العربية حول بنود جدول أعمال الدورة 355 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، مع التركيز على البنود ذات الصلة المباشرة بأوضاع العمل في الدول العربية، حيث استعرض الاجتماع البند المتعلق بالبرنامج المعزَّز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة، المعروض على قسم تنمية السياسات في مجلس الإدارة، والذي يمثّل إحدى الأدوات الرئيسة لعمل منظمة العمل الدولية في دعم العمل اللائق في فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة. وقد تضمّن هذا البند العديد من المعلومات الهامة بشأن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج، وأهم التطورات والتحديات الطارئة على أوضاع سوق العمل في الأراضي العربية المحتلة. وفي هذا الإطار، قدّمت الدكتورة ربا جرادات ملخصاً لأبرز ما تضمنه هذا البند من معطيات، وقد ثمن معالي المدير العام الجهود التي يبذلها مكتب بيروت وما يقدمه لفائدة الدول العربية، بقيادة الدكتورة ربا جرادات. كما جرى التأكيد على أهمية استمرار تضافر الجهود بين منظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية، وبعثة جامعة الدول العربية في جنيف، لضمان أن تعكس المناقشات داخل مجلس الإدارة أولويات الدول العربية، وأن تُترجم توصيات البرنامج المعزَّز للتعاون الإنمائي إلى تدخلات عملية ملموسة على الأرض لمصلحة العمال وأصحاب العمل في الأراضي العربية المحتلة.

المطيري يشارك في اجتماع تعريفي حول"أنظمة حماية الأجور: مدخل لتعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق"

بدعوة من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شارك معالي الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في اجتماع تعريفي حول "أنظمة حماية الأجور: مدخل لتعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق" الذي عُقد الأربعاء الموافق 19 نوفمبر 2025 في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف، وشهد الاجتماع إطلاق دراسة مشتركة بين المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية في بيروت والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعنوان: "نظم حماية الأجور في بلدان مجلس التعاون الخليجي: تحليل إقليمي"، والتي تسلط الضوء على التقدم في منظومة حماية الأجور بدول المجلس، وأثرها في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. افتُتح الاجتماع بكلمة سعادة السيد/ محمد بن حسن العبيدلي، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلتها كلمة سعادة وزير العمل بدولة قطر، الدكتور/ علي بن سعيد المري، ثم كلمة سعادة السفير/ عبد العزيز النصار، رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدى الأمم المتحدة في جنيف، واختُتمت الكلمات الافتتاحية بكلمة المدير العام لمنظمة العمل الدولية، معالي السيد/ جيلبرت هونجبو. وشهد الافتتاح حضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل والسفراء العرب، وكان من أبرز مخرجاتها الإعلان عن انضمام دولة قطر إلى التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية

عقب ذلك، انطلقت الجلسة الفنية المخصصة لعرض نتائج الدراسة التي تم إطلاقها، حيث قدّمت قراءة تحليلية لمسار تطور نظم حماية الأجور في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت)، واستعرضت أهم الإنجازات، وأبرز الممارسات الجيدة في هذا المجال. كما ناقشت الجلسة التجارب العربية الناجحة والرؤى الخاصة بنظم حماية الأجور، وربطت بينها وبين محاور التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية وذلك من خلال مداخلات عدد من أصحاب السعادة السيدات والسادة؛

وهم: (سعادة السفيرة الدكتورة/ هند المفتاح، المندوب الدائم لدولة قطر في جنيف وسعادة السيدة/ ناهيدة سبحان، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والدكتورة/ سانا دي كوسيلس، مدير أمانة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، والسيدة/ سونيا جناحي، عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية عن فريق أصحاب الأعمال، ونائب رئيس مجموعة أصحاب العمل في آسيا IOE، سعادة السفير/ إدريس الخنجري، المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، والسيد/ وسيم ريفي، مسؤول المنطقة العربية لحقوق الإنسان والحريات النقابية في الاتحاد الدولي للنقابات العمالية ITUC. وفي ختام الجلسة، جرى استعراض جملة من التوصيات التي ينبغي الاسترشاد بها لتعزيز نظم حماية الأجور في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية بشكل عام.

"المطيري" يلتقي "الأسدي" في جنيف على هامش أعمال الدورة 355

التقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، مع معالي الأستاذ أحمد الأسدي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، وذلك يوم الجمعة الموافق 21 نوفمبر /تشرين الثاني 2025، على هامش أعمال الدورة 355 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، المنعقدة في جنيف. وخلال اللقاء، استعرض "الأسدي" الجهود التي بذلتها الوزارة خلال الفترة الماضية لتطوير منظومة العمل وتعزيز قدرات الكوادر الوطنية، معرباً عن تطلّعه إلى دعم منظمة العمل العربية في تنفيذ برامج ودورات تدريبية تستهدف العاملين في الوزارة. ومن جانبه، رحّب معالي المدير العام بطلبات معالي الوزير، مؤكداً استعداد منظمة العمل العربية لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات، وأن المقترحات المطروحة ستُدرَس بعناية بما يساهم في دعم عملية التطوير من خلال تأهيل الكوادر العاملة في الوزارة وعقد برامج تدريبية متخصصة. وأضاف معاليه أن منظمة العمل العربية تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجات أطراف الإنتاج في الدول العربية.

وزارة العمل الفلسطينية تطلق المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل

تحت رعاية وحضور دولة رئيس الوزراء، أطلقت وزارة العمل في دولة فلسطين المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر /كانون الأول 2025 في رام الله، بالشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي "Enabel"، وبدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي، بحضور معالي وزيرة العمل الدكتورة إيناس العطاري، ومديرة الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي ،وعدد من الوزراء والسفراء والشخصيات الرسمية والقطاع الخاص، إلى جانب الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين. وفي حفل إطلاق المنصة قدم معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة مسجلة أكد فيها أن منصّة مواءمة فرص العمل، هي طوق نجاة للشباب الفلسطيني، الباحث عن فرصة عمل تحفظ كرامته، وعن مورد رزق كريم في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة القسوة. وتوجه بالحديث إلى شباب فلسطين وشابّاتها قائلاً :"أهنئكم بإطلاق هذه المنصة، وأهنئكم قبل ذلك بحكومة تخطّط، ووزارة تعمل وتنجز، وشركاء عرب ودوليين يؤمنون بمهاراتكـم، ويرون فيكم أمـل المسـتقبل. إن الاستثمار فيكم اليوم هو حجر الأساس في معركة الصمود والكرامة والحرية. ورعايةُ دولة رئيس الوزراء لهذا الإطلاق وحضوره، دليل واضح على أن الإنسان الفلسطيني، وحقّه في العمل الكريم، في صميم الأولويات الوطنية". وأضاف معاليه: "إرادة سياسية واثقة ورؤية استشرافية واعية... نسجتا جسراً بين كفاءةٍ تبحث عن فرصة، ومؤسسةٍ تبحث عن الكفاءة؛ لتُحدِث نقلةً نوعية في مواءمة مهارات الشباب والكفاءات الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل المحلي والعربي والعالمي، وتيسّر إجراءات التوظيف أمام أصحاب العمل، بما يضمن وصول الفرص إلى مستحقّيها في مختلف القطاعات، على أساسٍ من الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص". وأكد "المطيري" أن منظمة العمل العربية تفخر بهذا الإنجاز، الذي خرج من قلب المعاناة ليلبّي تطلعات الشباب، وينسجم مع توجهات الحكومة، ويدعم سياسات التشغيل. منوهاً أنه نموذج متقدّم للتحوّل الرقمي في مجال التشغيل وتوسيع فرص العمل اللائق، وستظل منظمة العمل العربية داعماً مخلصاً لأطراف الإنتاج الثلاثة في دولة فلسطين، تساند كل جهد وطني لتنظيم سوق العمل.

مصطفى : تنظيم سوق العمل هو جزء من معركة التعافي الاقتصادي وبناء بيئة قادرة على خلق الوظائف

أكد دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى في كلمته أن منصة مواءمة فرص العمل هي خطوة في مسار أكبر تعمل عليه الحكومة لإعادة تنظيم سوق العمل، وتحسين الوصول إلى فرص العمل، وتطوير السياسات المتعلقة بسوق العمل استناداً إلى بيانات دقيقة وموثوقة، وصولاً إلى تحديث الإستراتيجية الوطنية الشاملة للعمل في فلسطين. وأضاف: "تنظيم سوق العمل ليس مهمة تقنية فقط، بل هو جزء من معركة التعافي الاقتصادي، وبناء بيئة قادرة على خلق الوظائف، وحماية حقوق العمال، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية لخلق فرص عمل جديدة فيها، ومن هنا تأتي أهمية أن نربط إطلاق المنصة بالرؤية الوطنية الأشمل لمعالجة البطالة".

"العطاري": ستتيح المنصة نشر الوظائف الشاغرة والوصول إلى المهارات الفلسطينية بكفاءة أعلى

من جانبها، قالت معالي وزيرة العمل: "نطلق اليوم المنصة الوطنية الأولى للتشغيل في فلسطين والمنطقة، والتي هي خطوة سيادية تُعيد تنظيم سوق العمل الفلسطيني على أسس عادلة وحديثة ومدعومة بالبيانات والذكاء الاصطناعي".

وتابعت "العطاري": "عملت الوزارة خلال العامين الماضيين على إطلاق برامج تشغيل طارئة وداعمة للعمال وفرت من خلالها ما يقارب 25000 فرصة عمل منها دائمة ومنها جزئية، وتطوير قطاع التدريب المهني ومساراته الرقمية، ودعم الرياديين ومنح التشغيل الذاتي، وتعزيز التعاونيات، كما طورت قاعدة بيانات وطنية تضم أكثر من نصف مليون باحث عن عمل". وأضافت أن المنصة تتيح المجال لنشر الوظائف الشاغرة والوصول إلى المهارات الفلسطينية بكفاءة أعلى، والاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية المطابقة بين الوظائف والمتقدمين.

المطيري يؤكد على تعميق التكامل بين سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية في إطار عقد اجتماعي عربي جديد

برعاية كريمة من دولة الدكتور جعفر حسّان رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية، عُقد في العاصمة عمّان يوم الأربعاء 17 ديسمبر/كانون الأول 2025 المؤتمر العربي–الدولي رفيع المستوى حول تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. ونُظم المؤتمر من وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية وقطاع الشؤون الاجتماعية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية، بحضور دولة رئيس الوزراء، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبمشاركة واسعة من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية. كما حضر المؤتمر عدد من مديري منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وممثلون عن منظمات دولية وعربية وإقليمية، ومؤسسات مجتمع مدني. وتضمن المؤتمر أربع جلسات عمل متخصصة ناقشت: الرسائل الاجتماعية التنموية لإعلان الدوحة، والتعاون العربي–الدولي لتنفيذ الإعلان، والإدماج الاجتماعي الشامل وتمكين الفئات الأولى بالحماية والقضاء على الفقر، إضافة إلى التوجهات العربية لتنفيذ إعلان الدوحة.

"المطيري "متحدثاً في الجلسة الرابعة حول التوجهات العربية لتنفيذ إعلان الدوحة

ناقش المتحدثون في الجلسة الرابعة التوجهات العربية لتنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وأكد معالي وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية عصام الأحمر، رئيس الجلسة، أهمية دور منظمة العمل العربية كمحور لتنفيذ وتطوير البرامج الاجتماعية وعلاقات العمل، وضرورة الانتقال إلى خطة متكاملة في جميع الدول العربية. وكان معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، أول المتحدثين، وقال في مداخلته: "يشرفني أن أكون بينكم اليوم متحدثاً في هذا المؤتمر العربي رفيع المستوى، بعد أسابيع قليلة من اعتماد إعلان الدوحة، الذي جدّد التوافق العالمي حول القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، بما ينسجم مع ما شهدناه في جلسات اليوم من رؤى عربية طموحة، كما يتسق مع الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمـل بالفكر والإرادة والعمـل التي اعتمدتها القمـة العربيـة كإطار استراتيجي بعيد المدى، ومن موقعي كمدير عام، وضمن نطاق اختصاصات عمل المنظمة أوجز لكم أربعة توجهات عربية لتنفيذ إعلان الدوحة.

أولاً: تعميق التكامل بين سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية في إطار عقد اجتماعي عربي جديد. وثانياً: جعل العمل اللائق للشباب والنساء في صميم الاستجابة العربية لإعلان الدوحة وهنا ينبغي أن نُعطي الأولوية لتسريع استحداث فرص العمل عبر سياسات نمو كثيفة الاستخدام للعمالة في القطاعات الإنتاجية والاقتصادات الواعدة؛ والاستثمار في رأس المال البشري وتحديث نظم التعليم والتدريب التقني والمهني، وربطها بمهارات وظائف المستقبل؛ ودعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، بما يحفظ حقوق العمال ويوسّع مظلة الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز مفهوم العمل اللائق ودمجه في السياسات الوطنية للتشغيل والحماية الاجتماعية؛ ومأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي كأداة محورية ضامنة للاستقرار والسياسات المتوازنة، مع تعزيز الشراكات الوطنية وآليات المتابعة والتقييم المناسبة. وثالثاً: الاستثمار في اقتصاد الرعاية والاقتصادات الواعدة. ورابعاً: تعزيز دور منظمة العمل العربية كمنبر عربي للحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. وأضاف "المطيري" : "إنّ نجاح تنفيذ إعلان الدوحة يحتاج إلى متابعة منهجية ودعم فني مستمر للدول الأعضاء، في إطار عربي منسّق. ومن موقعها كمنظمة متخصصة ذات هيكلية ثلاثية (حكومات وأصحاب عمل وعمال)، يمكن لمنظمة العمل العربية أن تضطلع بدور محوري في مساندة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ أهداف الإعلان في مجالات العمل اللائق والحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي؛ وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للكوادر العاملة في وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين ومراجعة التشريعات الوطنية، وتطوير سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية، وتنسيق العمل مع المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة، لضمان اتساق البرامج والمبادرات وتبادل أفضل الممارسات؛ ودعم المعلومات والبيانات من خلال التقارير والدراسات التي تصدرها المنظمة، ووضعها في خدمة صانعي القرار في الدول العربية." واختتم حديثه بالقول :"لا خيار أمامنا سوى المضي قدمًا بعمل جماعي منسق، لتهيئة بيئة مواتية لتحويل مضمون الإعلان إلى سياسات فاعلة، وواقعٍ ملموسٍ يليق بتطلعات شعوبنا، ويؤسس لمستقبل أكثر عدلاً وشمولاً وإنصافاً".

وصدر عن المؤتمر بيان عمّان بوصفه وثيقة تنفيذية عملية وخارطة طريق واضحة لنقل إعلان الدوحة السياسي من الإطار النظري إلى التطبيق والتنفيذ بما ينعكس على حياة المواطنين في الدول العربية مع التركيز على ثلاث ركائز أساسية:

- تعزيز فرص العمل وتوفير بيئة عمل لائقة
- التأهيل والتدريب وبناء القدرات.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأيتام وفاقدي السند الأسري والتصدي لظاهرة الفقر متعدد الأبعاد.

وتم الاتفاق على عدد من الخطوات الرئيسية، نذكر منها:

- وثيقة "عقد اجتماعي جديد: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، من خلال تعزيز جهود منظمة العمل العربية بالتعاون مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتنفيذ متطلبات العقد، بوصفة وثيقة عربية تسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية وتأكيداً للذات وأداة للالتزام والتماسك والانتماء الاجتماعي، ومعياراً أساسياً للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية ولإيجاد وظائف لائقة وآمنه، ومن خلال اعتماد التوظيف الكامل كهدف مركزي لاسيما بالنسبة للنساء والشباب، ومن خلال تعزيز علاقات العمل وضمان حقوق أطراف الإنتاج في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة، وتيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي وتوفير مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وغير ذلك من المحاور الهامة للعقد. واختتم المشاركون البيان بالتأكيد على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك في التنمية الاجتماعية، مع تثمين استضافة الأردن للمركز العربي للدراسات الاجتماعية والفقر متعدد الأبعاد بوصفه منصة بحثية وتنفيذية داعمة لصناع القرار والسياسات المبنية على الأدلة.

المدير العام لمنظمة العمل العربية يشارك في الدورة 45 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في اجتماعات الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية يوم الخميس 18 ديسمبر/كانون الأول 2025 في العاصمة عمّان، حيث تسلّم الأردن رئاسة الدورة (45) من مملكة البحرين بعد ترؤسها للدورة (44). وشهدت الجلسة الافتتاحية كلمات لكلٍّ من: وزير التنمية الاجتماعية البحريني سعادة السيد أسامة بن صالح العلوي، ومعالي الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية ورئيسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، إلى جانب كلمة السيد طارق النابلسي الوزير المفوض ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ومسؤول الأمانة الفنية للمجلس. وأكدت معالي الأستاذة وفاء بني مصطفى وزيرة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، في كلمتها بعد توليها رئاسة الدورة، أن التطورات المتفاقمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وما خلّفته من أوضاع إنسانية واجتماعية صعبة تستدعي تدخلات شاملة ومتعددة المستويات، وتعزيز التنسيق في إطار العمل العربي المشترك، بما يدعم الفئات الأكثر تضررًا، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ويسهم في الحفاظ على الكرامة الإنسانية ودعم مقومات الصمود والتعافي في دولة فلسطين الشقيقة. كما أشارت إلى أن الأوضاع الإنسانية والاجتماعية الصعبة في عدد من الدول العربية، بفعل الأزمات والنزاعات وتفاقم التحديات الاقتصادية والأوضاع الإنسانية، تتطلب تكثيف الجهود المشتركة وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان استجابات اجتماعية أكثر فاعلية، ودعم الاستقرار ومسارات التعافي والتنمية. وبيّنت بني مصطفى أن الأردن، خلال رئاسته للدورة (45)، وبالتنسيق مع الأمانة الفنية والدول الأعضاء، سيعمل على تعزيز حضور المواقف العربية في المحافل الدولية المعنية بالتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتفعيل المشاركة العربية في الفعاليات الأممية ذات الصلة، بما يسهم في حشد الدعم وتعزيز الشراكات مع الوكالات الأممية والمنظمات الإقليمية والعربية. وأكدت كذلك أهمية تفعيل الوثائق المرجعية ذات الصلة، ومنها إعلان عمّان – برلين الصادر عن القمة العالمية الثالثة للأشخاص ذوي الإعاقة 2025، وترجمته إلى إجراءات عملية تراعي الأولويات العربية، بما ينعكس إيجابًا على المواطن العربي ويعزز مسيرة التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. وقالت معالي وزيرة التنمية الاجتماعية:"نتطلع اليوم إلى إقرار "بيان عمان" ورفعه إلى القمة العربية القادمة بما يُعطيه الدعم السياسي المطلوب على أعلى مستويات اتخاذ القرار في منظومة جامعة الدول العربية، بما يُعزز من خططنا وبرامجنا الرامية الى تحقيق مصلحة المواطن العربي". ودعت إلى تعزيز قدرات المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر الذي تستضيفه المملكة، موضحة أنه تم تسخير جميع الإمكانيات اللوجستية التي تمكنه من الانطلاق في أعماله، كما نؤكد على أهمية مواصلة الدول الأعضاء المصادقة على النظام الأساسي للمركز.

لجنة الخبراء القانونيين في منظمة العمل العربية تعقد دورتها السادسة والأربعين

افتتح معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الأحد الموافق 21 ديسمبر –كانون الأول 2025 أعمال الدورة السادسة والأربعين للجنة الخبراء القانونيين، وفي كلمته الافتتاحية، رحّب معاليه بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة، مؤكداً المكانة المحورية التي تضطلع بها في متابعة تطبيق الدول الأعضاء لمعايير العمل العربية، بما يسهم في تعزيز شروط وظروف العمل، وترسيخ نهج الحوار البنّاء بين أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومات وأصحاب العمل والعمال، وفي مستهل أعمال الدورة، تم انتخاب الأستاذ حمادة أبو نجمة من المملكة الأردنية الهاشمية رئيساً للجنة لمدة عام، تقديراً لخبرته وإسهاماته المهنية في مجال التشريعات ومعايير العمل.

وناقشت اللجنة على مدى يومي الاجتماع التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2025، وبحثت متابعة الردود الواردة بشأن ملاحظاتها السابقة، إلى جانب دراسة تقارير إضافية تعود لأعوام سابقة، وذلك في إطار منهجية متكاملة لضمان الاتساق التشريعي وتحسين الامتثال للمعايير العربية.

كما تابعت اللجنة توصية لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية والخمسين بشأن إعداد أداة معيارية حول "الإجهاد الحراري"، بما يعكس تنامي الاهتمام بقضايا السلامة والصحة المهنية والوقاية من المخاطر المرتبطة ببيئة العمل، لاسيما في ظل التغيرات المناخية.

وفي إطار تطوير النشاط المعياري العربي، قدّم مكتب العمل العربي مقترحات لإصدار أدوات معيارية جديدة تواكب مستجدات ومتغيرات عالم العمل، بما يعزز قدرة الدول الأعضاء على تحديث تشريعاتها الوطنية.

ويبرز جدول أعمال الدورة أيضاً جهود منظمة العمل العربية في تحديث وتطوير معايير العمل العربية، بما يدعم تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية، ويسهم في تعزيز بيئة عمل لائقة ومنتجة في الدول الأعضاء.

وتُعد لجنة الخبراء القانونيين من أبرز الأنشطة الفنية المتخصصة في المنظمة، لما تقدمه من إسهام فعّال في ترسيخ معايير العمل العربية ودعم مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

منظمة العمل العربية تشارك في الملتقى الخامس للاتحادات واللجان العمالية الخليجية

بدعوة كريمة من اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في أعمال الملتقى الخامس للاتحادات واللجان العمالية الخليجية، الذي عُقد في مدينة العُلا بالمملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 24 إلى 27 ديسمبر 2025، بمشاركة رؤساء وممثلي الاتحادات واللجان العمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي مستهل كلمته، رحّب معالي المدير العام بالسادة المشاركين، مؤكدًا أهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به الاتحادات واللجان العمالية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وترسيخ التوازن في علاقات العمل. وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب تعزيز العمل الجماعي وتكثيف الجهود لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وما تفرضه من انعكاسات على أوضاع العمل والعمال.

وشدد معاليه على أن تنمية الموارد البشرية، وتحسين بيئة العمل، وترسيخ مبادئ العمل اللائق تُعد محاور أساسية ضمن برامج وسياسات منظمة العمل العربية، مؤكدًا حرص المنظمة على دعم المبادرات والأنشطة التي تسهم في تطوير قدرات الاتحادات العمالية وتعزيز مشاركتها الفاعلة في صنع القرار. كما نوّه معاليه إلى خبرته الممتدة في مجال العمل النقابي، والتي تتجاوز ثلاثين عامًا.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى في إطار تعزيز التنسيق والتعاون بين الاتحادات واللجان العمالية الخليجية، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يدعم الحوار الاجتماعي، ويعزز تبادل الخبرات، ويسهم في توحيد الرؤى حول التحديات الراهنة التي تواجه أسواق العمل.

وشهد الملتقى تبادل رؤى وأفكار حول سبل تعزيز مشاركة العمال في صنع القرار، وآليات التعامل مع التحولات المتسارعة في سوق العمل، إلى جانب استعراض أفضل الممارسات المؤسسية التي تسهم في تطوير منظومة العمل، ودفع مسيرة العمل الخليجي المشترك قدمًا.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة عربية حول تفتيش العمل في إطار الأنماط الجديدة

بحضور معالي الأستاذ عصام الأحمر وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، افتتح معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، أعمال الندوة العربية "تطوير أنظمة تفتيش العمل في إطار الأنماط الجديدة للعمل" بمدينة الحمامات الجنوبية في الجمهورية التونسية خلال يومي 2 – 3 يوليو/ تموز 2025 وشارك في أعمال الندوة (30) مشاركة ومشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. وخلال كلمته الافتتاحية، أعرب "المطيري" عن تقديره لحضور معالي الأستاذ عصام الأحمر وزير الشؤون الاجتماعية الجلسة الافتتاحية، مشيداً بأهمية الموضوع الذي تطرحه الندوة في ظل الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي، كما تحدث عن أهمية النهوض بأجهزة تفتيش العمل من خلال تحديث الوسائل والأدوات للتعامل مع أنماط العمل الجديدة، بما يمكّن مفتش العمل من الوصول إلى بيئة العمل سواء كانت ميدانية أو افتراضية بكفاءة وسرعة ودقة، منوهاً إلى ضرورة تحديث تشريعات العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي وتبادل الخبرات بين الدول العربية، كما أشار إلى الجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية في إطار تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، وأن مواجهة التحديات التي تفرضها أنماط العمل الجديدة، تتطلب رؤية جماعية وتعاون عربي وإرادة حقيقية لحماية العامل، مؤكداً استعداد منظمة العمل العربية لتقديم الدعم الفني للدول العربية الأعضاء في إطار جهودها، كما ألقى معالي السيد عصام الأحمر وزير الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية كلمة ثمّن خلالها الدور الذي تقوم به منظمة العمل العربية في تعزيز علاقات العمل بين أطراف الإنتاج الثلاثة على مستوى الوطن العربي، متقدماً بالشكر للمنظمة على تنظيم هذه الندوة، التي تعتبر محاولة لاستشراف العلاقات المهنية، منوهاً إلى تطور هذه العلاقات باعتبار أن هناك إيجابيات يمكن الاستفادة منها وامتصاص آثار الخطر؛ وأن هناك نوعين من طرق العمل الأولى هي الطريقة التقليدية، والثانية هي العلاقات المهنية الافتراضية كالعمل للحساب الخاص والمنصات الرقمية، مؤكداً على ضرورة تعريف العلاقة المهنية لتشمل أنماط العمل الجديدة سواء العمل عن بعد أو العمل في المنصات الرقمية، بالإضافة إلى أهمية العمل على مواكبة متفقدي الشغل للمستجدات في العلاقات المهنية ليكون لديهم القدرة على توصيف العلاقات الجديدة للشغل بالشكل الصحيح وتمييز وتصنيف المنظومات الرقمية داخلية كانت أم خارجية. هذا واستعرضت الندوة عدداً من المحاور، أبرزها: التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات أداء تفتيش العمل، وأدلة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، وأساليب وتقنية التفتيش الذكي في ظل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال، وآليات تجاوز صعوبات تفتيش العمل وإنفاذ التشريعات وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية.

وخرجت الندوة بعدد من التوصيات أهمها:-

1.دعوة الدول العربية لضرورة إجراء مراجعات شاملة للتشريعات العمالية والاجتماعية في الدول العربية، لضمان ملاءمتها للأنماط الجديدة من علاقات العمل التي فرضتها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وبما يضمن حماية حقوق جميع أطراف العمل.

2. التأكيد على تحديث إدارات تفتيش العمل في الدول العربية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة للتحقيق والتفتيش، وتبني آليات "التفتيش الذكي" باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يسهم في رفع كفاءة الرقابة على بيئات العمل غير التقليدية.

3.دعوة الدول العربية إلى اعتماد الأدلة الاسترشادية الصادرة عن منظمة العمل العربية – لا سيما حقيبة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل – كمرجعية تدريبية.

4.العمل على بناء قدرات مفتشي العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة ومتواصلة.

5. تفعيل آليات التعاون العربي من خلال تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين إدارات تفتيش العمل في الدول العربية،

6.الرقابة على بيئات العمل الافتراضية وتطوير أدوات تفتيش مبتكرة،

7. حث الحكومات على تطوير سياسات عملية لإدماج العاملين في الاقتصاد غير المنظم، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية والصحية لهم، بما يعزز الاستقرار في سوق العمل.

8.تطوير مؤشرات الأداء في تفتيش العمل والتأكيد على ضرورة اعتماد منهجيات التخطيط الاستراتيجي وإعداد مؤشرات أداء واضحة وواقعية لقياس فاعلية إدارات التفتيش وتحديد نقاط التحسين.

9.دعوة الدول العربية إلى مواءمة آليات التفتيش الوطني مع اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية، بما في ذلك اتفاقيات العمل العربية رقم (7) و (19) و(20).

منظمة العمل العربية شريك استراتيجي في ملتقى العمل 2025

شاركت منظمة العمل العربية في ملتقى العمل بنسخته الثانية، وذلك من خلال تنظيم جلستي عمل ضمن منتدى مستقبل عالم العمل، خلال يومي 4 و5 أغسطس/آب 2025، وبمشاركة واسعة من الخبراء والمختصين في مجالات التشغيل والحماية الاجتماعية وريادة الأعمال. هذا وشارك خبراء المنظمة في الجلسة الثانية تحت عنوان "التحولات الكبرى واستدامة أسواق العمل"، والتي تناولت سياسات التشغيل في عالم عمل متغير، واستراتيجيات استدامة أسواق العمل، في ظل التحديات والتحولات الجذرية التي تشهدها بيئة العمل.

الجلسة الثالثة: بيئة العمل المحفزة واستقطاب الكفاءات

عقدت منظمة العمل العربية الجلسة الثالثة بعنوان "بيئة العمل المحفزة واستقطاب الكفاءات"، ضمن مسار الجلسات التخصصية للمنتدى، وأدارتها الأستاذة دينا سعيد، رئيسة وحدة المرأة والطفل وذوي الإعاقة في منظمة العمل العربية، حيث استهلت الجلسة بكلمة ترحيبية سلّطت الضوء على أهمية إعادة النظر في منظومة العمل في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها أسواق العمل العالمية، وعلى ضرورة بناء بيئة عمل آمنة ومحفزة تحتضن الكفاءات، وتعزز التمكين المهني والاجتماعي. وناقشت الجلسة أربعة محاور رئيسية، حيث استعرضت ورقة العمل الأولى، الحماية الاجتماعية كركيزة استراتيجية للتنمية المستدامة، وضرورة انتهاج سياسات حماية اجتماعية فاعلة للحد من الإقصاء من سوق العمل، وذلك بتسهيل الحصول على وظائف منتجة، وحماية العمال، وتوفير شبكات أمان للأفراد الذين سبقهم الركب، مما يرسخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، مشيرة إلى التحول الجوهري في نظام الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان، من النظام الاختياري إلى الإلزامي للعاملين لحسابهم الخاص، وتوسيع نطاق التغطية للفئات غير التقليدية والقطاع غير المنظم، بالإضافة إلى آليات التنفيذ والحوكمة الحديثة. في حين تطرقت ورقة العمل الثانية إلى الإرشاد والتوجيه المهني لتمكين القوى العاملة، وأهميته كأداة استراتيجية لتوجيه القوى العاملة نحو المسارات الوظيفية الملائمة، ومواءمة المهارات الحديثة مع احتياجات سوق العمل، وربط سياسات التدريب بالتعليم. بينما تناولت الورقة الثالثة الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص وأهمية بناء شراكات استراتيجية لمواكبة التحولات الرقمية وتوليد فرص عمل جديدة، وأكدت على دور هذه الشراكات في تعزيز الإنتاجية الوطنية وتحسين كفاءة الأداء داخل المؤسسات.

أما ورقة العمل الرابعة فاستعرضت أنظمة الصحة والسلامة المهنية ودورها الحيوي في خلق بيئة عمل مستدامة ومحفزة، و أن الصحة المهنية ليست عبئًا تنظيمياً، بل استثماراً استراتيجياً في رأس المال البشري. اختُتمت الجلسة بالتأكيد على أهمية تبنّي سياسات عمل عادلة وتمكينية، تضع الإنسان في قلب جهود التنمية، وتحوّل التحديات إلى فرص ضمن بيئات عمل مرنة ومستجيبة لمتطلبات العصر.

الجلسة الحوارية: الحوار الاجتماعي ومستقبل أسواق العمل

عقدت منظمة العمل العربية الجلسة الرابعة في منتدى مستقبل عالم العمل بعنوان "الحوار الاجتماعي ومستقبل أسواق العمل"، ويسرت أعمالها الأستاذة منجية هادفي المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل في منظمة العمل العربية، بحضور عدد من الخبراء المختصين في مجالات التشغيل والحماية الاجتماعية. استُهلت الجلسة بعرض تمهيدي تناول علاقة الحوار الاجتماعي بالقضايا المطروحة على جدول أعمال الملتقى والمتعلقة بعالم العمل، باعتباره أداة جوهرية لتحقيق الانتقال السلس نحو نماذج اقتصادية واعدة، ودوره في مواجهة التغيرات الاقتصادية والأزمات من جهة أخرى، وتعزيز دور أطراف الإنتاج الثلاثة في بناء منظومة متوازنة لمستقبل العمل. وأشارت إلى ضرورة إعادة ترتيب أولويات أطراف الإنتاج الثلاثة لمواكبة التحولات الحديثة في أنماط العمل، وما تفرضه من تحديات جديدة تتطلب تعاونًا أوثق من أجل تحقيق انتقال يحفظ مصالح جميع الأطراف. كما تطرق العرض إلى مبادئ الحوار الاجتماعي، ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية، مع التذكير بالعقد الاجتماعي الجديد الذي أُقرّ في الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي 2023 تحت شعار تحت شعار: "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام. "شهدت الجلسة حوارًا مفتوحًا مع الخبراء الذين قدموا عروضاً في الجلسات السابقة، طُرحت خلاله مجموعة من المحاور الجوهرية، منها: التحديات التي تواجه أسواق العمل في ظل التحولات الرقمية و المتغيرات البيئية، وأهمية التكوين المستمر كأداة لمواجهة التغيرات في سوق العمل في إتجاه الإستجابة لحاجيات الأفراد والمؤسسات وتحقيق الانتقال العادل، والتحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل أنماط العمل الجديدة (العمل عن بُعد، العمل عبر المنصات)، والتحديات التي تواجه منظومة التشغيل وحوكمة التشغيل، ودور القطاع الخاص في التوفيق بين الأهداف الربحية ومتطلبات سوق العمل، ومساهمة الحوار الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية. وفي ختام الجلسة، تم فتح باب النقاش مع السيدات والسادة الحضور، حيث قُدّمت توصيات وحلول استشرافية تقود إلى انتقال عادل نحو نماذج تنموية مستدامة مثل الاقتصاد الرقمي والأخضر، بما يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحولات المستقبلية بثبات ومرونة، ويدعم استدامة فرص العمل ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

منظمة العمل العربية تختتم البرامج التدريبية والدبلوم المهني في السلامة والصحة المهنية

اختتمت منظمة العمل العربية يوم الخميس 28 أغسطس /آب 2025 فعاليات البرامج التدريبية والدبلوم المهني في السلامة والصحة المهنية، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والذي عقد خلال الفترة 4–28 أغسطس /آب 2025 وذلك بعد تنفيذ أربعة برامج تدريبية متكاملة توزّعت بين التدريب عن بُعد والحضوري. فقد نُفِّذت البرامج الثلاثة الأولى عبر منصة Microsoft Teams، وشملت: "إدارة الصحة والسلامة المهنية في المنشآت"، و"إدارة الجودة الشاملة وفق نظام الآيزو 45001:2018 للسلامة والصحة المهنية"، و"منظومة السلامة في المنشآت"، فيما انعقد البرنامج الرابع "استخدامات الذكاء الاصطناعي في الصحة والسلامة المهنية وتفتيش بيئة العمل" حضوريًا في مدينة القاهرة، والذي شهد تنفيذ زيارات ميدانية لكلٍّ من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية وبحوث بيئة العمل، بهدف ربط المعارف النظرية بالممارسة المهنية وتبادل أفضل الخبرات،انسجامًا مع منهجية الدبلوم التي تجمع بين المحاضرات التفاعلية، التطبيقات العملية، ودراسة الحالات، إضافة إلى زيارات ميدانية ضمن أساليب التدريب المعتمدة.

وفي ختام الفعاليات، تم توزيع الشهادات على السادة المتدربين؛ حيث حصل المتدرب على شهادة تدريب في نهاية كل برنامج، ومنح شهادة الدبلوم المهني لمن استكمل البرامج الأربعة بنجاح وقدّم ورقة بحثية وفق متطلبات الاعتماد من اللجنة العلمية المكلفة من قبل المنظمتين. ويأتي الدبلوم المهني في الصحة والسلامة المهنية تنفيذاً لقرار الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي في سياق التوجّه الاستراتيجي لتعزيز بيئة عمل آمنة وصحية بوصفها مبدأ وحقًا أساسيًا في العمل؛ حيث يهدف إلى تطوير معارف ومهارات واتجاهات الكوادر العربية لتمكينهم من وضع وتنفيذ نظم إدارة السلامة والصحة المهنية في مؤسساتهم وإداراتهم وفق أحدث المعايير، ويدعم أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير عمل لائق يلبّي احتياجات أسواق العمل العربية ويتقاطع مع الهدف الثامن لأجندة التنمية المستدامة.

المطيري: "لبنان رغم كل ما مر به من حروب وويلات لا ينكسر وسيظل ينبض بالحياة والإبداع"

اختتمت منظمة العمل العربية يوم الثلاثاء 16 أيلول /سبتمبر 2025 ورشة العمل الوطنية بعنوان "دور التحول الرقمي في تطوير الكفاءات البشرية لإدارات العمل" التي انعقدت في العاصمة بيروت برعاية وحضور معالي وزير العمل الدكتور محمد حيدر ممثلاً عن دولة رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام، وبمشاركة المدير العام للمنظمة معالي الأستاذ فايز علي المطيري، إلى جانب نخبة من أصحاب المعالي والسعادة الوزراء والمسؤولين وممثلي الهيئات الاقتصادية والعمالية: كمال شحادة، وزير تكنولوجيا المعلومات، حنين السيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية ، والدكتورة نورا بايراقداريان، وزيرة الشباب والرياضة، والنائب بلال عبدالله، رئيس لجنة الصحة والعمل، والدكتورة ربا جرادات، المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية في بيروت، والسيد مروان عبود محافظ بيروت، والدكتور بشارة الأسمر، رئيس الاتحاد العمالي العام، والدكتور محمد كركي المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والسيد نقولا شماس الأمين العام للهيئات الاقتصادية، وممثلون عن وزراء الداخلية، والإعلام والتنمية الإدارية، والمدير العام للأمن العام، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، ومستشاري وزير العمل، وعدد كبير من رؤساء المصالح والدوائر الحكومية والموظفين في الوزارة. استهلت الورشة فعالياتها بالنشيد الوطني اللبناني، تلاه عرض وزير العمل بشكل موجز أبرز إنجازات الوزارة بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة، ومن ثم عرض فيلم توثيقي عن مسيرة منظمة العمل العربية على مدى ستين عاماً. ثم ألقى معالي وزير العمل كلمة أكد فيها دعم الحكومة اللبنانية لمثل هذه المبادرات النوعية التي تسهم في تطوير قطاع العمل وتعزيز قدرات الموارد البشرية. أضاف: "يسعدني أن أوجه تحية خاصة إلى ضيفنا الكريم، سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية الأستاذ فايز علي المطيري، ضيفنا المحب للبنان والذي يحبه اللبنانيون، والذي يشرفنا بحضوره اليوم ويؤكد مجدداً حرص المنظمة على دعم جهود لبنان في تطوير قطاع العمل وتعزيز قدرات موارده البشرية". وتابع: "لعل الجدير ذكره أن هذه الورشة تعد الأولى من نوعها على مستوى وزارات العمل في المنطقة، ما يضفي عليها أهمية خاصة ويعكس جدية التعاون بين لبنان ومنظمة العمل العربية. ونحن نقدر بشكل خاص جهود ومتابعة سعادة المدير العام، التي كانت حاسمة في تمكين لبنان من استضافة هذا الحدث النوعي، وضمان أن يكون إطار العمل متكاملا، وتفاعلياً، ويواكب أفضل المعايير العملية لإدارة الكفاءات في عصر التحول الرقمي. كما تأتي هذه الورشة لتؤكد أن التحول الرقمي لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة استراتيجية لتطوير أساليب الإدارة، وتحسين كفاءة الخدمات، وتعزيز القدرة على متابعة الملفات بشكل متكامل وشفاف، بما يضمن حقوق العمال وأصحاب العمل على حد سواء".

وفي كلمته، أعرب معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام للمنظمة عن سعادته بعودته إلى بيروت بعد سنوات من الغياب، قائلاً : "بعد غياب سنوات يسعدني أن أعود اليوم إلى بيروت، لأجدها كما عهدتها، رغم ما مرت به من تحديات وأزمات: "ست الدنيا"، ومنارة للثقافة والإبداع، وملتقى للفكر والمعرفة، وأيقونة الشرق. وانعقاد ورشتنا اليوم على أرض لبنان رسالة أمل في عاصمة تتقن صناعة الأمل والتفاؤل؛ فهذا البلد العظيم قادر على النهوض من جديد، ونفض غبار السنوات العصيبة كلما اشتدت به الكروب". وأضاف:" نحن في منظمة العمل العربية ندين بأشد العبارات الاعتداءات الغاشمة المتواصلة لقوات الاحتلال على قطاع غزة، فسياسات التجويع والتهجير التي تنتهجها، ترقى إلى إبادة جماعية تستهدف عمال القطاع وشعبه، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة للأجواء والأراضي اللبنانية، والخرق الصارخ لسيادة عدد من الدول العربية في تصعيد غير مسبوق، وتحد صريح للمواثيق والأعراف الدولية". وأضاف "المطيري" أن منظمة العمل العربية تواصل جهودها لمواكبة التحولات الرقمية العالمية وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، مشيراً إلى أن الرقمنة أصبحت ركيزة أساسية لتطوير الكفاءات البشرية وتحسين الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية. ودعا وزارات العمل العربية إلى تبني مسار التحول الرقمي كأداة استراتيجية للتطوير الإداري وتأهيل الكوادر الوطنية وربط الشباب بفرص عمل لائقة ومستدامة. كما جدد المطيري التأكيد على التزام المنظمة بدعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية اللبنانية وكافة الدول العربية، مشيراً إلى أن الاستثمار في الإنسان هو السبيل الأمثل لتجاوز التحديات وبناء مستقبل أكثر استدامة وعدالة. وتابع :"إننا في منظمة العمل العربية على ثقة أن لبنان، بتاريخه وحضارته، رغم كل ما مر به من حروب وويلات، لا ينكسر، وسيظل ينبض بالحياة والإبداع، ويزخر بكفاءات شابة قادرة على التحول إلى نموذج ريادي عربي في رقمنة سوق العمل، وتوظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، وإيجاد بيئة عمل أكثر إنصافاً. نحيي الإرادة اللبنانية الصلبة التي لا تهزم، ونجدد التزامنا في منظمة العمل العربية بأن نكون داعمين لكل جهد يعيد لهذا البلد الشقيق تألقه واستقراره".

وتثمينًا للرعاية الكريمة لهذه الورشة وجهوده الملموسة في النهوض بقطاع العمل والعمّال، قدّم معالي الأستاذ فايز علي المطيري درع المنظمة إلى معالي الدكتور محمد حيدر، وزير العمل في الجمهورية اللبنانية.

كما تفضل معالي الدكتور محمد حيدر بتقديم درعٍ تكريمي إلى معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، تقديرًا وعرفانًا لجهوده المتميّزة في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك ودعمه المتواصل لأطراف الإنتاج الثلاثة.

منظمة العمل العربية تشارك في المائدة المستديرة حول "الذكاء الاصطناعي والاستدامة: من الابتكار إلى الأثر"

شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة الأولى من المائدة المستديرة الإقليمية رفيعة المستوى حول "الذكاء الاصطناعي والاستدامة: من الابتكار إلى الأثر"، بدعوة كريمة من المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك بمقر الأمانة العامة في القاهرة. وهدفت المائدة إلى تعزيز الشراكات الفاعلة بين الجهات العربية المعنية حول التوظيف المسؤول والفعّال للتكنولوجيا بما يحقق أثرًا مستدامًا في مجتمعاتنا. افتُتحت الفعالية بكلمة لسعادة المهندس محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، أكّد فيها أهمية التحولات التكنولوجية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، كأداة مركزية لإعادة صياغة آفاق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مع استعراض الرؤية الاستراتيجية الإقليمية حتى عام 2030 لبناء مستقبل رقمي عربي ذكي وآمن ومستدام. كما ألقت سعادة الدكتورة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية كلمةً بيّنت فيها أهداف الاجتماع المتمثلة في تبادل الخبرات حول التطبيقات الناجحة للذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية، والأخلاقية والتقنية والمؤسسية المرتبطة باستخدامه في سياقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. شملت فعاليات المائدة المستديرة ثلاث جلسات عمل رئيسية، ناقشت من خلالها التكنولوجيا من أجل تحقيق الاستدامة، العدالة والحوكمة الرقمية: نحو ذكاء اصطناعي مسؤول وأخلاقي، وكيفية بناء شراكات إقليمية مستدامة: من التعاون إلى التأثير "ركزت على تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتحقيق أثر تنموي ملموس ومستدام. ومن الجدير بالذكر أن وفد منظمة العمل العربية قد قدم بعض المداخلات أوصى فيها بما يلي: تعزيز الانتقال العادل نحو التحول الرقمي بما يضمن الحقوق الأساسية في العمل، دعم منظومات الحماية الاجتماعية للعاملين الذين فقدوا وظائفهم نتيجة تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي، وللعاملين على المنصات الرقمية، والتأكيد على أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عبر توفير البرامج التدريبية اللازمة لإكساب العمال المهارات الجديدة، كما وأكد وفد المنظمة أن سد الفجوة الرقمية بين الدول العربية يتطلب بناء شراكات استراتيجية وتبادل المعرفة بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

منظمة العمل العربية تشارك في الاجتماع الإقليمي الثاني حول " تعزيز مسارات الهجرة النظامية لتسريع العمل المناخي "

بمشاركة منظمة العمل العربية، انعقد في القاهرة يومي 22 و23 سبتمبر/أيلول 2025 الاجتماع الإقليمي الثاني حول «تعزيز مسارات الهجرة النظامية لتسريع العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، بتنظيمٍ من المنظمة الدولية للهجرة وبحضور 40 مشاركًا ومشاركة يمثلون وزارات الشؤون الخارجية والعمل والبيئة في عددٍ من الدول العربية.

هدف الاجتماع إلى تحسين الفهم لدور المسارات النظامية في تسريع العمل المناخي وتحديد حلولٍ قابلة للتطبيق، والتطبيق العملي للمسارات في سياق تغير المناخ، وتحديد الثغرات في السياسات البيئية الحالية، واقتراح حلول مبتكرة لحوكمة مسارات الهجرة النظامية، والمساعدة في تحضير الدول لمنتدى مراجعة الهجرة الدولية IMRF 2026 ومؤتمر الأطراف COP30، عبر تفعيل الحوار بين القطاعات وتنسيق السياسات بين الهجرة والعمل المناخي. وتطرّقت المناقشات إلى مقدمة حول المسارات النظامية والتنقّل في إطار المرجعيات العالمية (الميثاق العالمي للهجرة، أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والطريق نحو انتقالٍ عادل).

إضافةً إلى تسخير البيانات لصياغة سياسات قائمة على الأدلة، وتطوير حوكمةٍ فعّالة للمسارات النظامية، والربط بين قضايا العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج وبين بناء نهوجٍ مجتمعيةٍ مستدامة للإدماج الأخضر.

وأسفر الاجتماع عن مخرجاتٍ ركّزت على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وتوسيع التعاون الإقليمي والاتفاقات الثنائية والمتعددة، واعتماد إطار الانتقال العادل لتعزيز العمل اللائق والحدّ من الآثار السلبية للسياسات المناخية، والدعوة إلى أنظمة صحية مرنة قادرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ على العمال المهاجرين. كما ركز الاجتماع على الدور الأساسي الذي يلعبه الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال في التوصل إلى توافق في الآراء تجاه السياسات المناخية. وأكد المشاركون والمشاركات على الحاجة إلى خطة شاملة ومتعددة القطاعات لمواجهة النزوح، ولا سيما النزوح الداخلي الناتج عن تداعيات تغيّر المناخ، وذلك باستخدام الذكاء الاصطناعي وبيانات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، ووضع خطط تكيّف للمناطق الأكثر تضررًا.

" الحوار الاجتماعي كآلية لحل النزاعات العمالية " في دورة تدريبية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية

في إطار تنفيذ بروتوكول التعاون المشترك بين منظمة العمل العربية واللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، اختُتمت في القاهرة، الثلاثاء 30 سبتمبر/أيلول 2025، أعمال الدورة التدريبية "الحوار الاجتماعي كآلية لحل النزاعات العمالية"، والتي نظّمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، بمشاركة نخبة من خبراء منظمة العمل العربية، و(29) عضواً من أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية. وفي كلمة افتتاحية لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها نيابة عنه الأستاذ إسلام سناء المشرف على إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، رحّب فيها بالسيدات والسادة المشاركين، مؤكدًا أن الحوار الاجتماعي هو الضمانة الحقيقية لتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف، وترسيخ السلم الاجتماعي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدّد على أهمية ترسيخ الأطر المؤسسية للحوار والمفاوضة الجماعية، ولا سيّما في ظل الأزمات وتداعياتها على أسواق العمل العربية.

ومن جانبه، ألقى السيد ناصر بن سعيد الدوسري كلمةً نيابةً عن المهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد، رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، أعرب خلالها عن تقديره للتعاون مع منظمة العمل العربية، مؤكدًا أن تمكين الكوادر العمالية بأحدث الأساليب العلمية يعزز الاستقرار في بيئة العمل ويدعم النمو الاقتصادي، وأن الحوار الاجتماعي "آلية استراتيجية" لمعالجة النزاعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هدفت الدورة التدريبية إلى إكساب أعضاء اللجان مهارات الحوار لاستخدامه كوسيلة فعالة لحل النزاعات العمالية وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة لإدارة النزاعات وتقريب وجهات النظر بين أطراف العمل إلى جانب بناء وتعزيز علاقات التعاون بين أعضاء اللجان العمالية وتعزيز استقرار بيئة العمل.واعتمد البرنامج التدريبي على العروض المرئية والأساليب التفاعلية، والتطبيقات العملية ونماذج المحاكاة، ولعب الأدوار، وتحليل دراسات حالة. كما ناقش السادة الخبراء على مدار ثلاثة أيام محاور شملت: أساليب التنبؤ والتخطيط لمواجهة الأزمات على مستوى اللجان العمالية، وأهمية الوقت في عملية الحل، وفن فضّ النزاعات باستخدام الحوار الاجتماعي، تنظيم العمل الجماعي وتحديد الأدوار، وأنماط الشخصيات في التفاوض، دور التواصل الفعّال ومعايير النجاح، والإطار العام للحوار الاجتماعي في السياقين الوطني والعربي والدولي، والحوكمة وآليات مؤسسة الحوار، والقضايا ذات الأولوية للحوار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. وأبدى المشاركون تفاعلاً كبيرًا مع محاور الدورة وأساليب التدريب، معبّرين عن تقديرهم لمستوى التنظيم والمحتوى العلمي، مؤكدين أهمية مواصلة مثل هذه البرامج التي تعزّز دور اللجان العمالية. وفي الجلسة الختامية، تم توزيع شهادات التدريب المعتمدة من منظمة العمل العربية على جميع المتدربين.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة عربية تفاعلية حول "أثر التغيرات المناخية على تنمية الموارد البشرية"

عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل) يوم الأربعاء 8 أكتوبر/تشرين الأول 2025 ندوة عربية تفاعلية بعنوان: "أثر التغيرات المناخية على تنمية الموارد البشرية"، بحضور 83 مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال) في الدول العربية، إلى جانب نخبة من الخبراء العرب المتخصصين. افتُتحت أعمال الندوة بكلمة ترحيبية لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقتها نيابةً عنه الأستاذة منجية هادفي، المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل. وأكدت من خلالها أن قضية تغيّر المناخ لم تعد بيئية بل تحوّلت إلى واقع يطال الأمن والصحة والاقتصاد واستقرار المجتمع، مشدِّدةً على مسؤولية أطراف الإنتاج الثلاثة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وبناء بيئة عمل آمنة وصحية، كما أبرزت أن التوجّه نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية، بات بديلاً فعالاً لمواجهة الآثار الكارثية لتغير المناخ، ويفتح آفاقاً واسعةً لتأهيل الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل المستقبلي. وختمت بالتشديد على وضع رؤية متكاملة بعيدة المدى لبناء القدرات، مجدِّدةً استعداد المنظمة الدائم لدعم أطراف الإنتاج في الدول العربية. وانطلقت المناقشات التفاعلية لتُبلور أهداف الورشة في: التعريف بمفهوم التغيرَات المناخية وإبراز علاقتها بالموارد البشرية وتحليل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على صغار المنتجين.

خلصت الندوة إلى حزمة توصيات عملية، من أبرزها:

1. دعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا التغير المناخي في الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنمية الموارد البشرية وإعداد قوى عاملة قادرة على التكيف مع التغيرات البيئية.
2. تطوير برامج التدريب والتعليم الأخضر، والتركيز على المهن المستدامة والمهارات الخضراء لتأهيل الكوادر البشرية لمواجهة تحديات الاقتصاد منخفض الكربون.
3. تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبني مبادرات تنموية تراعي الأبعاد المناخية والاجتماعية معاً.
4. وضع سياسات لحماية العاملين في القطاعات المعّرضة لتغيرات المناخ كالصيد، والزراعة، والصيد البحري من خلال إجراءات السلامة والتأمين الاجتماعي.
5. تمكين المرأة والشباب من المشاركة في المبادرات البيئية وجهود التكيف مع المناخ، وذلك عن طريق وضع برامج تدريب وتمويل مبتكرة تراعي العدالة الاجتماعية.
6. تعزيز نظم الإنذار المبكر وإعداد خطط طوارئ لمواجهة التغيرات والكوارث المناخية بما يحافظ على استقرار وتنمية الموارد البشرية واستمرارية الإنتاج.

وفي ختام أعمال الندوة، أكدت منظمة العمل العربية مضيّها قدماً في تقديم الدعم الفني وبناء القدرات والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وترجمة هذه التوصيات إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ على المستويين الوطني والعربي.

" المطيري ": الاستثمار في بناء القدرات النقابية هو استثمار في تحقيق السلم الاجتماعي

في إطار تنفيذ بروتوكول التعاون المشترك بين منظمة العمل العربية واللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية افتتحت في القاهرة، يوم الثلاثاء 14 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أعمال الدورة التدريبية "المهارات والسمات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية"، والتي نظّمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، بمشاركة نخبة من خبراء منظمة العمل العربية، و(13) عضواً من أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

وفي كلمة افتتاحية لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية رحب فيها بأعضاء اللجان الوطنية العمالية بالمملكة العربية السعودية، وتوجه بالشكر للسيد المهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد على جهوده المتميزة في تطوير المهارات القيادية لأعضاء اللجنة الوطنية بما يعزز علاقات العمل، وأضاف: "إن انعقاد هذه الدورة يأتي في إطار إهتمام منظمة العمل العربية بتعزيز دور المنظمات النقابية والعمالية، وبناء قدراتها لتكون ركيزة أساسية في تحقيق التوازن بين أطراف الإنتاج، وتكتسب الدورة أهمية خاصة لتركيزها على موضوع " سمات الشخصية النقابية "، الذي يعد محوراً حيوياً في بناء قيادات نقابية قادرة على تمثيل العمال تمثيلاً فعالاً، والمساهمة في تحقيق الحوار الإجتماعي البناء والدفاع عن الحقوق العمالية بما يخدم مصلحة الجميع". وأكد معاليه أن الشخصية النقابية الفاعلة هي التي تجمع بين المعرفة العميقة بثقافة العمل والحوار، وبين المهارات القيادية والقدرة على التفاوض والإقناع، وهي شخصية تتحلى بالنزاهة والشفافية، وتعمل بروح الفريق، وتضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار.

ونوّه "المطيري" إلى أن الاستثمار في بناء القدرات النقابية هو استثمار في تحقيق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة، وهو ما تؤكد عليه استراتيجيات منظمة العمل العربية واتفاقيات العمل العربية التي تدعو إلى تعزيز الحوار الاجتماعي وترسيخ الحقوق النقابية. وفي الختام، تمنى للجميع التوفيق وأن تحقق هذه الدورة أهدافها المرجوة. ومن جانبه، ألقى المستشار خالد الخطاف الأمين العام للجنة الوطنية، كلمةً نيابةً عن المهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد، رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، أعرب خلالها عن تقديره للتعاون مع منظمة العمل العربية في تنظيم هذه اللقاءات التي تمثّل فرصة ثمينة لتبادل الخبرات وبناء المعرفة، بما يُسهم في تعزيز الحوار الاجتماعي وتحقيق التوازن بين أطراف الإنتاج، مؤكداً أن هذه الدورة تأتي ضمن جهود اللجنة الوطنية لتعزيز قدرات أعضائها ورفع كفاءاتهم في أداء مهامهم، وشكر في ختام الكلمة القائمين على تنظيم هذه الدورة التدريبية مشيداً بالجهود التي يبذلها معالي الأستاذ فايز المطيري لدعم تنظيم مثل هذه الدورات الهامة، متمنياً أن تثمر هذه الدورة مخرجات نوعية تعزز العمل العمالي. وناقش السادة الخبراء على مدار ثلاثة أيام عمل محاور تشمل: أهمية العضوية الفعالة داخل اللجان، واستراتيجيات وأساليب القيادة في العمل العمالي، المهارات التنظيمية والإدارية، والإلمام بالقوانين والتشريعات، والتفاوض وإدارة الصراع، وأهمية العمل الجماعي وكيفية القيادة، وتكوين فريق العمل القادر على التفاوض الفعال والتقنيات المستخدمة، والسمات الشخصية الضرورية لعمل اللجنة العمالية، والقيادة العمالية وبناء الثقة، والاستدامة العمالية، والقدرة على تنظيم الوقت وتحديد الأولويات لتحقيق الأهداف بكفاءة.

منظمة العمل العربية تشارك في الدورة الثانية والسبعين للّجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

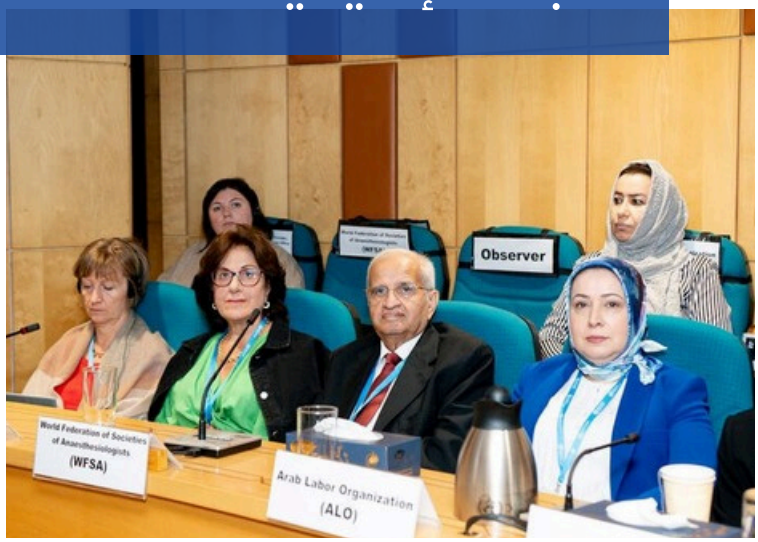

بدعوة من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، شاركت منظمة العمل العربية بصفة مراقب في أعمال الدورة الثانية والسبعين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، التي انعقدت تحت شعار "معًا من أجل مستقبلٍ أوفرَ صحة: عمل، إتاحة، وإنصاف" بمقر المكتب الإقليمي في القاهرة، برئاسة معالي الدكتور صالح الحسناوي وزير الصحة في جمهورية العراق، وبمشاركة أصحاب المعالي الوزراء والسيدات والسادة رؤساء الوفود وممثلي وزارات الصحة من 22 دولة عضوًا. وفي كلمتها الافتتاحية، رحّبت سعادة الدكتورة حنان بلخي، المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، بأصحاب المعالي والسعادة ورؤساء الوفود، وقدّمت لمحة عن الخطة التنفيذية الاستراتيجية 2025–2028 التي ترتكز على ثلاث مبادرات رئيسية لتحفيز العمل على تعزيز القوى العاملة الصحية، وتوسيع نطاق الإتاحة المُنصفة للأدوية، والتصدي للتحدي المتزايد المتمثل في تعاطي مواد الإدمان، كما استعرضت سعادتها الاستجابات الجارية لـ16 حالة طوارئ مُصنَّفة و56 فاشية من فاشيات الأمراض في الإقليم، وإعادة تنشيط التحالف الصحي الإقليمي عبر 15 شراكة جديدة، إلى جانب إنشاء فريق عمل إقليمي معني بالتمويل يضم خبراء في التمويل الصحي من الدول الأعضاء لدعم التمويل المبتكر والاستراتيجي والمستدام للقطاع الصحي في الإقليم. وشمل جدول الأعمال عرض التقرير السنوي للمديرة الإقليمية، وتقارير كلٍّ من اللجنة الفرعية للبرامج المُنبثقة عن اللجنة الإقليمية واللجنة الفرعية الإقليمية المعنية باستئصال شلل الأطفال، ومتابعة التقدّم في استئصال شلل الأطفال، إضافةً إلى مناقشة أوراق تقنية حول: تعافي النُّظُم الصحية في السياقات الهشّة، والرعاية المُلطِّفة، والسلامة والأمن البيولوجيّ في المختبرات، والنظر في خطة عمل تنفيذية جديدة بشأن تغيّر المناخ والصحة. وتضمّن البرنامج أيضًا تكريم روّادٍ في الإقليم عبر جوائز التميّز في رعاية مرضى السرطان وبحوث متلازمة داون. وخلال المناقشات الخاصة بورقة السلامة والأمن البيولوجيّ في المختبرات، قدّمت ممثلة منظمة العمل العربية مداخلة، استعرضت فيها جهود المنظمة في حماية صحة العاملين من المخاطر المهنية، بما فيها المخاطر البيولوجية، مع الإشارة إلى اتفاقية العمل العربية رقم (7) بشأن السلامة والصحة المهنية والتوصية المُلحقَة بها، وأبرز إصدارات المنظمة في هذا المجال، فضلًا عن الدورات التدريبية التي عقدتها المنظمة لرفع الوعي والتعريف بالمخاطر وطرق الوقاية، ومن بينها الدورة المنفَّذة في جمهورية العراق بعنوان "الصحة والسلامة المهنية في المختبرات البيولوجية". وعلى مدار ثلاثة أيام عمل تخللتها مناقشات رفيعة المستوى، خرجت الدورة 72 بنتائج مهمة، تمثلت في اعتماد خمسة قرارات حاسمة، يركز أحدها على تعافي النُظُم الصحية في الأماكن الهشة والمتضررة من النزاعات، وحدد مجموعة من الإجراءات التي تضمن استعداد النظم الصحية للبلدان بشكلٍ أفضل للأزمات مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية، وأن تُغتنم حالات الطوارئ بوصفها فرصةً "لإعادة البناء على نحو أفضل". وتَوَصَّل السيدات والسادة المشاركون إلى اتفاق على الانتهاء من خطة عمل تنفيذية جديدة للصحة وتغيُّر المناخ في الإقليم وتقديمها للمساعدة في التصدي للتحديات الصحية المتزايدة المرتبطة بالمناخ، ومنها الحرارة الشديدة، والجفاف، وندرة المياه، والعواصف الترابية، وارتفاع مستويات البحار، والنزوح بسبب التغيُّرات المناخية. وأكدت الدول الأعضاء التزامَها بتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الصحة للجميع.

منظمة العمل العربية تشارك في قمة RIPPLE 2025 لدعم مراكز ريادة الأعمال بالجامعات العربية

شاركت منظمة العمل العربية في فعاليات القمة الثانية RIPPLE 2025 لدعم مراكز ريادة الأعمال بالجامعات العربية، التي انعقدت في القاهرة خلال الفترة 19–20 أكتوبر 2025، ونظّمتها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري برعاية جامعة الدول العربية، وبالشراكة مع البنك الأهلي المصري ومنظمة صالح كامل لريادة الأعمال المستدامة وتنمية المشروعات (SKSEED) التابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية. هدفت القمة إلى تعزيز منظومة ريادة الأعمال في المنطقة بوصفها منصة إقليمية تجمع الجامعات ومراكز ريادة الأعمال والحاضنات والمسرّعات، وتطوير قدرات الكوادر العاملة في منظومة دعم الابتكار، وتعميق الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الدول العربية. شارك في أعمال القمة وفود من أكثر من 20 دولة، وضمّت نحو 60 متحدثًا دوليًا وحوالي 400 مشارك من روّاد الأعمال وخبراء الابتكار والتنمية الاقتصادية. انطلقت أعمال اليوم الأول في فندق هيلتون هليوبوليس بجلسات تناولت الاتجاهات العالمية في دعم الشركات الناشئة وأثرها على النُّظم البيئية، وبناء الثقة الاستثمارية من الحاضنة إلى رأس المال المؤسسي، وفرص الذكاء الاصطناعي أمام الشركات الناشئة ومؤسسات الدعم، إلى جانب الاستدامة بعد انتهاء المنح وتصميم نماذج أعمال لمؤسسات ريادة الأعمال، والتعليم الريادي والمشروعات البحثية المنبثقة من الجامعات. وشمل البرنامج ورش عمل وموائد مستديرة لاستعراض أفضل التجارب الدولية. وعقدت فعاليات اليوم الثاني في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بحضور معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار ، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والدكتور حسام عثمان، نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، إلى جانب ممثلين عن جامعات ومؤسسات استثمارية عربية وأجنبية.

وفي كلمته الافتتاحية أكد "أبو الغيط" أن القمة تعد رسالة لبث روح الإبداع والتفكير الخلاق، مشدّدًا على دور الجامعات في إعداد رواد الأعمال وصنّاع الحلول غير التقليدية. وأشار إلى اهتمام الجامعة بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي، لافتًا إلى العمل على مسودة اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة بوصفها حجر الأساس لدفع الاستثمار البيني واستيعاب مفاهيم التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار طويل الأجل عبر الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل والمراكز والحاضنات الجامعية. ومن جانبه، جدّد " عبد الغفار" في كلمته التزام الأكاديمية بدور قيادي كمركز إقليمي للتميّز في ريادة الأعمال والابتكار، مؤكدًا أن RIPPLE باتت منصة عربية ودولية تربط الفكر بالممارسة بين الأكاديمية والصناعة، وتستهدف تمكين المؤسسات الداعمة لرواد الأعمال وبناء منظومات قادرة على الاستدامة والتأثير الاقتصادي والاجتماعي، مع رؤية واضحة لترسيخ ريادة الأعمال كثقافة مؤسسية داخل كل جامعة. وأكدت الدكتورة هبة العشري، مدير مركز ريادة الأعمال بالأكاديمية، أن قمة RIPPLE 2025، جاءت ثمرة جهود مكثفة لفريق العمل والشركاء على مدار شهور، مشيرة إلى أن ريبل قد حقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، من خلال تنفيذ برامج لبناء القدرات في 35 جامعة مصرية، وتنظيم أربع لقاءات إقليمية عبر الحدود في تونس، إندونيسيا، والسعودية (الرياض والمدينة) و هي ملتقيات تفاعلية دولية واقليمية، تهدف إلى تعزيز قدرات الجهات الداعمة لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (ESOs)، من خلال تبادل المعرفة، بناء القدرات، إنشاء وتطوير مجتمع بيئي داعم للابتكار وريادة الاعمال، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والتي أسهمت في بناء شراكات جديدة وتعاونات متعددة الأطراف.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة عربية حول " تقنيات الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات "

برعاية كريمة من معالي السيد عبد الحق سايحي، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة، عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، وإدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات) والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية في دولة ليبيا، الندوة العربية حول "تقنيات الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات" في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خلال يومي 22 – 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2025. حضر الجلسة الافتتاحية سعادةُ السيد بوعلام عيساوي ممثلُ معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والبروفيسور محمد بوخاري رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري ورئيسُ اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة، والسيد ناصر بركاني رئيسُ الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، والسيد محمد زبيري ممثل عن السيد أعمر تاقجوت الأمينِ العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، والسيد الهامل مرنيز ممثّلًا عن السيد محند السعيد نايت عبد العزيز رئيسِ الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، والسيد موسى شتيوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية ونائبُ رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية. وشارك في أعمال الندوة (64) مشاركةً ومشاركًا من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، و(21) عضوًا من أعضاء اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة.

وخلال الكلمة الافتتاحية التي ألقتها نيابةً عنه الدكتورة رانية رشدية، المشرفةُ على إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، تقدّم معالي الأستاذ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، بالتهنئة إلى معالي السيد عبد الحق سايحي بمناسبة تولّيه مهامه وزيرًا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، متمنيًا له التوفيق والسداد. كما توجّه إليه، باسمه وباسم الحضور جميعًا، بخالص الشكر والتقدير على رعايته الكريمة لأعمال هذه الندوة. وأضاف معاليه قائلًا: "يشهد عالمُنا اليوم تحولاتٍ عميقة بفعل الثورة الرقمية وتسارع الابتكار التكنولوجي، التي أعادت صياغة أسس الاقتصاد العالمي بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الموارد الطبيعية أو كثافة اليد العاملة، لتصبح المعرفةُ الرقمية والقدراتُ الابتكارية المحرّكَ الأساس للنمو والتنافسية". وأشار إلى أنّه "في خضم هذه التحولات، يبرز الذكاءُ الاصطناعي، ولا سيما التوليدي منه، بوصفه قوةً مؤثرة في إعادة هيكلة أسواق العمل وتغيير طبيعة المهن، بما يفرض على حكوماتنا وشركائنا الاجتماعيين تطويرَ استجاباتٍ استراتيجيةٍ تسدّ فجوات المهارات وتضمن انتقالًا عادلًا ومستدامًا". ونوّه معاليه إلى وثيقة "إعلان المبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية" التي أقرّها مؤتمرُ العمل العربي (بغداد 2024) واعتمدتها القمّةُ العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة (بغداد/مايو 2025)، مشيرًا إلى ما قامت به منظمةُ العمل العربية من إدماجٍ للتحولات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي في برامجها وأنشطتها ومبادراتها، وإقرارِ اتفاقيةٍ وتوصيةِ عملٍ عربيتين بشأن أنماط العمل الجديدة في عام 2024. كما ثمّن معاليه دورَ المجالس الاقتصادية والاجتماعية في دعمها المتواصل لأطراف الإنتاج الثلاثة، وسعيِها إلى مأسسة الحوار الاجتماعي وتنويع مضامينه بما يواكب المتغيرات المتسارعة في أسواق العمل العربية.

وفي كلمته، توجه البرفيسور محمد بوخاري رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة، بالشكر العميق لمعالي الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، واصفاً إياه بالشريك الوفي والداعم الركين للحوار الاجتماعي العربي، مشيداً بالتنظيم المحكم لهذه الندوة قائلاً: "يتّسم بالإتقان والحرفية العالية"، كما رحب بالسادة الخبراء والسيدات والسادة المشاركين قائلاً: "إنّ حضورَكم الكريم بيننا في الجزائر العاصمة، لَخيرُ دليل على التضامنِ الأخوي الذي يجمع بلداننا، وعزيمتِنا المشتركة لبناء مستقبل قائمٍ على الرفاه الاجتماعي، في ظل التحولات الرقمية والتطور المتسارع للذكاء الاصطناعي". وألقى السيد ناصر بركاني، رئيسُ الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، كلمةً قال فيها: "يشرفني أن أتحدث إليكم بصفتي شريكًا اجتماعيًا لمنظمة العمل العربية في هذه الندوة البالغة الأهمية حول تقنيات الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات، وهي محطةٌ أساسية في مسار العمل العربي المشترك في ظل التحولات التكنولوجية العميقة التي يشهدها العالم". وأكد أنّ الحديث عن الذكاء الاصطناعي لم يعد ترفًا فكريًا أو نقاشًا أكاديميًا، مشيـرًا إلى أنّ الجزائـر تعمل بجدٍ على مواكبة هذا التحول عبر استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي. كما ألقى السيد الهامل مرنيز كلمةً نيابةً عن السيد رئيسِ الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، رحّب فيها بالإخوة العرب ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة، قائلًا: "حللتم أهلًا ونزلتم سهلًا في بلدكم الثاني الجزائر، بلدِ المليون ونصف المليون شهيد"، ومتمنّيًا لهم إقامةً طيبة، وآملًا أن تثمرَ خلاصةُ أعمال الندوة عن مقترحاتٍ بنّاءة من السادة الخبراء والمشاركين. وأضاف: "لقد أصبح الذكاءُ الاصطناعي حتميةً جادّة، وواجبُنا كعرب الخوض فيها بكل مسؤولية والركوب في قطاره بدون انتظار وخاصة ونحن نملك في جل أقطارنا العربية ثروة بشرية علمية لا يستهان بها. وفي كلمة ألقاها السيد محمد زبيري نيابة عن الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، أكد فيها "أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين وُلدَ من رحم الثورة التحريرية، ولذلك أصبح محتوماً علينا أن نسير في ركب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم". مضيفاً:" منظمة العمل العربية والاتحاد العام للعمال الجزائريين تربطهما علاقة وطيدة منذ سنوات، ولهذا فالاتحاد دائماً كان وما زال وسيكون حاضراً في كل اللقاءات والندوات التي تنظمها منظمة العمل العربية العريقة.

في حين أشاد السيد بوعلام عيساوي ممثل معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، راعي الندوة في كلمته باختيار موضوع "تقنيات الذكـاء الاصـطناعي ومستقبل المهارات"، مؤكداً أنه أحدث تحولاً جذرياً في إنتاج المعرفة وتنظيم العمل واتخاذ القرار، وأصبـح محرّكاً للتـنمية الاقـتصاديـة والاجـتماعيـة المستدامة. لا يلغي الذكـاء الاصـطناعي العمل البشري بل يعيد تعريفه ويتطلب مزيجاً من المهارات التقنية (كالبرمجة وتحليل البيانات والأمن السيبراني وفهم الخوارزميات) والمهارات الإنسانية (التفكير النقدي والإبداع والتعلم المستمر). وشدّد على ضرورة بناء القدرات ووضع إطـار قانونـي وأخلاقي لضمان العدالة وحـماية الإنسان. أن المستقبـل سيكون لمن يُحسن توظيـف هذه التـقـنيات لخدمة الإنـسان والمجـتـمـع.

هذا وقد استعرضت الندوة عددًا من المحاور، أبرزها: تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على هيكلة سوق العمل وتصنيف المهن والوظائف، والاتجاهات المستقبلية لتنمية المهارات البشرية، ودور الحوار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الرقمية، ودور الإعلام الرقمي في استشراف مستقبل المهارات. كما عرض عددٌ من المشاركين والمشاركات تجاربَ وطنيةً على مدار يومي عمل. واجتمعت لجنة الصياغة التي تم اختيار أعضائها من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية والسادة الخبراء وخرجت بعدد من التوصيات. وفي ختام الندوة تم توزيع شهادات المشاركة، وأعرب السيدات والسادة المشاركون عن شكرهم لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لجهوده المقدرة وجهود المنظمة في عقد هذه الندوة الهامة.

المطيري: "قانون العمل المصري الجديد محطة فارقة في تحديث التشريعات الوطنية وتعزيز الحوار الاجتماعي"

عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، دورة تدريبية بعنوان: قانون العمل رقم (14) لسنة 2025 ودوره في تحسين علاقات العمل، على مدار يومين (27–28 أكتوبر/تشرين الأول 2025) في فندق البارون بالقاهرة، حضر الجلسة الافتتاحية معالي السيد محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية، والسيد عبدالمنعم الجمل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، بمشاركة قيادات نقابية وعمالية من مختلف المحافظات والقطاعات. وتأتي هذه الدورة التدريبية في إطار دعم الجهود الوطنية للتعريف بأحكام القانون الجديد، وتعزيز الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة بما يضمن تطبيقًا فعّالًا ومتوازنًا للتشريعات المنظمة لسوق العمل. ألقى السيد عبد المنعم الجمل، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، كلمة رحب فيها بمعالي السيد محمد جبران ومعالي الأستاذ فايز المطيري، موجهاً له جزيل الشكر لاستجابته لطلب الاتحاد في عقد هذه الدورة التدريبية الخاصة بقانون العمل المصري الجديد لتدريب القيادات العمالية بالاتحاد. وأشار إلى أن مشاركة أغلب قيادات الاتحاد في هذه الدورة يعكس مدى حرص الاتحاد على مواكبة الحاضر، ومواجهة تحديات المستقبل المتعلقة بعلاقات العمل منوهاً إلى أنه سيكون هناك العديد من الدورات التدريبية خلال الفترة القادمة لأعضاء الاتحاد حول تطبيق قانون العمل، كما شكر جهود وزارة العمل في سبيل إصدار قانون العمل، وأشار إلى أهمية هذه الدورة التدريبية، والتي تأتي في إطار النقاش المعمق لتطبيق أحكام القانون ومواده، معرباً عن أمله في أن تحقق هذه الدورة الأهداف المرجوة لها. هذا وأعرب معالي الأستاذ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمـل العربيـة، عن اعتزازه بوجوده في قلب الحركة العمالية المصرية ومع قيادات الاتحاد العام لعمال مصر، وأشار إلى أن منظمة العمل العربية حريصة على تقديم كل الدعم للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ولأطراف الإنتاج الثلاثه بجمهورية مصر العربية. وأعلن عن عزمه عقد عدد من الدورات التدريبية حول قانون العمل المصري رقم (14) لسنة 2025 والذي يعد نقله نوعية و تشريعية هامة، كما ثمّن معاليه الجهود التي بذلتها وزارة العمل لصدور القانون، مشيدًا بدور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في بناء قدرات القيادات النقابية وتأهيلها لفهم القانون وتطبيقه. وقال المطيري: "يعد إصدار قانون العمل المصري رقم (14) لسنة 2025 محطة فارقة في تحديث منظومة تشريعات العمل الوطنية؛ إذ يوفّر إطارًا متوازنًا يوفّق بين حقوق العمال واحتياجات أصحاب العمل، ويستجيب لتحولات سوق العمل وأنماط العمل الجديدة، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة". كما أكد أن هذه الدورة تُجسّد أهداف منظمة العمل العربية في تحسين شروط وظروف العمل وتفعيل الحوار الاجتماعي عبر تعميق فهم الأحكام وتطبيقاتها العملية لدى القيادات النقابية. وأشاد معاليه بالتقدم الذي حققته جمهورية مصر العربية في كافة المجالات بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، موجهاً التهنئة بمناسبة الافتتاح الذي سيقام على أرض مصر، وذلك يوم 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، باذن الله، وهو افتتاح المتحف المصري الكبير، والذي يعكس عظمة الحضارة المصرية، مؤكداً أن المنظمة تتابع مستجدات أسواق العمل، وتدعم توفيـر الحماية الاجتماعية للعاملين بالأنماط الجديدة للعمل، متمنياً لكافة المشاركين التوفيق وأن تسـهم الدورة في تعـزيز القدرات القيـاديـة و النقـابيـة.

ألقى معالي السيد محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية كلمة رحب خلالها بمعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، وبالأستاذ عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وبقيادات الاتحاد الذي يعتز لتواجده بينهم وأشار إلى الصعوبات التي واجهت إصدار قانون العمل المصري الجديد، وأن صدوره جاء ثمرة حوار اجتماعي حقيقي فعال، ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من سبتمبر 2025 مشيراً إلى أبرز التحديات التي تواجه تطبيق القانون والتي يأتي في مقدمتها قلة عدد المفتشين، وأضاف: "إننا نعمل على توحيد تطبيق القانون، وبدأنا بتصريح عمل الأجانب، حيث سيعمل مفتشو العمل على مراقبة تطبيقه" وأشار إلى أبرز المواد التي تهم العمال والتي تتعلق بالحد الأدنى للأجور وعقود العمل، وكذلك إجراءات السلامة والصحة المهنية، كما نوّه إلى المبادرة المتعلقة بالعمالة المنزلية ووجوب إعطاء تصريح لهم، و أكد على وجوب زيادة الوعي بتطبيق الكثير من مواد القانون، هذا وأشار معاليه إلى التحديات التي تواجه نقابات العمال وهي قلة أعداد المنضمين لنقـابات العمـــال، وشدد على أهمية العمل على زيادة أعداد المنضمين، حيث أن ذلك يزيد من قوة نقابات العمال، منوهاً إلى أن الوزارة بصدد الاتفاق مع القطاع الخاص لإدارة مراكز التدريب، وتمنى لأعمال الندوة كل التوفيق والنجاح.وقد تضمنت الدورة برنامجًا تدريبيًا مكثّفًا شمل محاور هامة وهي: الإطار العام لقانون العمل رقم 14 لسنة 2025، ودور الاتحاد العام لنقابات العمال فى مسيرة إصدار القانون، وورشة عمل حول أهم المواد التى استحدثها قانون العمل (ساعات العمل– الإجازات–انتهاء علاقة العمل الفردية، وواجبات العمال ومساءلتهم، والمحاكم العمالية المتخصصة وآليات تنفيذ القانون، وعقود العمل وأنماط العمل الجديدة، وتشغيل المرأة). وشهدت الدورة حوارًا تفاعليًا بين السادة المشاركين حول آليات تطبيق أحكام القانون، بما يرسخ ثقافة العمل اللائق ويعزّز فعالية الحوار الاجتماعي. وتؤكد منظمة العمل العربية أن الشراكة مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال مصر تمثل نموذجًا عمليًا لتكامل الأدوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة، من أجل تحديث التشريعات، وتعزيز الاستقرار في علاقات العمل وتوسيع فرص العمل اللائق، بما يدعم الأهداف التنموية ويعزّز تنافسية سوق العمل.

منظمة العمل العربية تعقد جلسة حلول ضمن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

برعاية وحضور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عقدت القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في العاصمة الدوحة، خلال الفترة 4–6 نوفمبر 2025 وذلك بحضور أكثر من 40 رئيس دولة وحكومة و170 ممثلًا وزاريًا وعدد من المديرين العامين للمنظمات العربية والاقليمية والدولية. وأكد حضرة صاحب السموّ في الجلسة الافتتاحية أن استضافة قطر للقمة بعد ثلاثين عامًا على قمة كوبنهاغن تجدد روح التضامن والتعاون الدولي انطلاقاً من إيمان راسخ بأهمية العمل الجماعي لتعزيز التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وزيادة فرص العمل وصون الكرامة والإدماج. وعلى المستوى الوطني، عرض سموّه جهود دولة قطر في التعليم والتمكين والرعاية الاجتماعية، مشيراً إلى إطلاق استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة 2025–2030 تحت شعار "من الرعايــة إلى التمكين"، لبناء مجتمـع متماسـك قائم على العـدالة وتكـافؤ الفرص ومتسق مع رؤية قطر الوطنية 2030. وعلى المستوى الدولي، شدّد على شراكة قطر الوثيقة مع منظومة الأمم المتحدة، مشدداً أن "السلام الدائم هو السلام العادل"، داعيًا إلى مضاعفة الدعم للشعب الفلسطيني لإعادة الإعمار وتلبية الاحتياجات الأساسية، ووقف الحرب والتوصل إلى حلٍ سياسي يحفظ وحدة السودان وسيادته. في حين أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في كلمته أن التنمية الحقيقية "ليست ازدهارًا للقلة بل فرصًا للأغلبية"، ودعا إلى تحرك عاجل في أربع أولويات: تسريع القضاء على الفقر وعدم المساواة عبر نظم اجتماعية أقوى؛ توفير العمل اللائق بالمهارات والإدماج وتكافؤ الفرص؛ وضمان عدم تخلّف أحد عن الركب.واعتمد قادة العالم في الجلسة الافتتاحية رفيعة المستوى" إعلان الدوحة السياسي"، مؤكدين التزامًا متجددًا ببناء مجتمعات أكثر عدلًا وشمولًا عبر مكافحة الفقر وخلق فرص عمل لائقة وتعزيز المساواة وحماية حقوق الإنسان.

المطيري في افتتاح أعمال الجلسة: "إن منظمة العمل العربية تقف إلى جانبكم كشريكٍ استراتيجي لدعم المسارات الرقمية نحو الاقتصاد المنظم"

في اليوم الأول من أعمال القمة، عقدت منظمة العمل العربية جلسة الحلول: "المسارات الرقمية نحو إضفاء الطابع المنظَّم في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" بالتعاون مع كل من جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنظمة التعاون الإسلامي – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصاديــة والاجـتماعيــة لغربي آسيـا (الإسكـوا) والمـكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بمشاركة نخبة من معالي الوزراء والسيدات والسادة الخبراء وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية،وهدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على كيفية تسريع انتقال الفئات الهشة والمهمشة الى فرص العمل اللائق و المنظم في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال دمج التحول الرقمي بسياسات داعمة و شاملة. افُتتحت أعمال الجلسة بمداخلة لمعالي الأستاذ فايـز علي المطيري، المديـر العـام لمنظمة

العمل العربية، أكد فيها أنّ العدالة الاجتماعية ما تزال "بوصلة التنمية ومقصدها"، مرحِّبًا بالمشاركين في الدوحة، آملاً أن تثمر النقاشات إلى مسارات تنفيذية تُفضي إلى "اقتصادٍ منظَّم أكثر عدلاً وشمولًا". وأعرب معاليه عن الاعتزاز بانعقاد القمة العالمية الثانية في دولة قطر، مشيداً بقدرتها على تنظيم واستضافة الفعاليات الدولية الكبرى بكفاءة عالية، مما جعلها مقصداً عربياً وعالمياً. هذا واستعرض معالي المدير العام رؤية منظمة العمل العربية للاستفادة من التحوّل الرقمي ودمجه ضمن إطارٍ سياساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني القادر على تمكين الفئات الأكثر هشاشة حين تتوفّر بيئة تنظيميةمُيسِّرة وحوافز تشجّع على الاندماج الطوعي في الاقتصاد المنظّم. وحذّر من اتّساع الأنشطة خارج الاقتصاد المنظّم وما يرافقه من حرمانٍ من الحماية الاجتماعية، لافتًا إلى أنّ الأدوات الرقمية تُحسّن الرصد والنفاذ إلى الأسواق والتمويل، لكنها لا تصنع الانتقال تلقائيًا "من دون سياسات مدروسة وشراكة ثلاثية". كما شدّد على تكامـل أدوار أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال التشريع والتمكين وبناء قواعد البيانات وتمويل الحاضنات لدى الحكومات؛ وربط كيانات الاقتصاد الاجتماعي بسلاسل القيمة الوطنية والإقليمية لدى منظمات أصحاب العمل؛ والتمثيل والتفاوض الجماعي وبناء القدرات لدى الاتحادات العمالية. واستند "المطيري" إلى مرجعيات معايير العمل العربية، ولا سيما توصية العمل العربية رقم (9) لعام 2014 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظّم، واتفاقية العمل العربية رقم (20) لعام 2024 وتوصية العمل العربية رقم (10) بشأن الأنماط الجديدة للعمل، منوهاً إلى إعلان مبادئ " تعزيز التنويع الاقتصادي والتحول نحو الاقتصادات الواعدة في الدول العربية "، مؤكداً أن منظمة العمل العربية تقف كشريكٍ استراتيجي لدعم "المسارات الرقمية نحو الاقتصاد المنظم" التي تعيد الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويضمن ألا يُترك أحد خلف الركب. وختم مداخلته بالدعوة إلى تسريع العمل والتعاون لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير العمل اللائق للجميع انسجاماً مع إعلان الدوحة السياسي، وترسيخ الشراكة الثلاثية عبر حوار اجتماعي بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال من أجل استجابات متسقة مع التحديات العالمية. أما المتحدثون الرئيسيون في الجلسة فهم: معالي السيدة زهرة زمرد سلجوق مديرة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، و الأستاذ طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ومسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية العرب، وسعادة الأستاذ محمد بن حسن العبيدلي، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة السفير حميد إيجبايو أوبيلويرو ، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والدكتورة مهريناز العوضي نائبة الأمين التنفيذي للبرامج في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وبعد ذلك فُتح باب النقاش والمداخلات للسيدات والسادة الحضور الذين أثروا الجلسة بتجاربهم وآرائهم ومقترحاتهم، واختُتمت الجلسة بتوجيه جزيل الشكر لجميع المتحدثين على مساهماتهم القيّمة، وللحضور الكريم على تفاعلهم ومشاركتهم في هذه الجلسة الغنية بالمعرفة والتجارب، معربين عن الأمل في أن تُثمر نقاشات الجلسة عن شراكاتٍ وسياساتٍ تُسهم في بناء مستقبلٍ أكثر إنصافًا وتمكينًا للإنسان في عالم رقميٍّ متغيّر. كما قام معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، بجولة في المعرض المصاحب لفعاليات القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، والتقى بعدد من معالي السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الاتحادات العمالية، و منظمات أصحاب الأعمال، ومعالي المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وممثلي المنظمـات الإقليميـة والدوليـة المشاركيـن في القمـة العالميـة الثانيـة.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة حول
" تنقل الكفاءات والأدمغة العربية.. فرص تنموية عربية "

عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية في دولة ليبيا) الندوة العربية حول: "تنقل الكفاءات والأدمغة العربية... فرص تنموية عربية"، على مدار يومين (10–11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025) بالقاهرة، شارك في أعمال الندوة عدد (60) مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى جانب عدد من الخبراء المتخصصين، وممثلين عن جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية والمنظمة الدولية للهجرة. وتأتي هذه الندوة العربية في إطار دعم أطراف الإنتاج في الدول العربية في هذا المجال بهدف التعريف بآليات التنقل والهجرة النظامية والدائرية للكفاءات، وتحديد تأثيرات تنقل الكفاءات والأدمغة العربية وتعزيز التنمية،و تذليل الصعوبات التي تواجهها، والتعرف على الاتجاهات والأنماط الجديدة لتيارات الهجرة، وتنقل الأدمغة والكفاءات العربية وسبل الاستفادة من تنقلها، ودور المعايير العربية والدولية في حوكمة تنقل الكفاءات. وخلال الجلسة الافتتاحية، ألقت الأستاذة منجية هادفي، المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، كلمةً نيابةً عن معالي الأستاذ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، رحّبت فيها بالحضور الكريم، مؤكّدةً أن هجرة الأدمغة تمثّل استنزافًا للعقول والكفاءات ومصدر قلق للدول المصدّرة، ولا سيما الدول العربية التي هي في أمسّ الحاجة لهذه الطاقات لرفع معدلات النمو الاقتصادي. وشدّدت الكلمة على أن خطر الظاهرة يتجسّد في عدم استفادة الدول من كفاءاتها المهاجرة، في وقتٍ تحتاج فيه التنمية العربية إلى العقول الأكثر قدرة على الإنتاج الفكري والعلمي والاختراع والابتكار. كما نوّهت إلى ما أقرّته منظمة العمل العربية منذ نشأتها من آليات ومعايير، ومنها الاتفاقية رقم (2) بشأن تنقّل الأيدي العاملة (لعام 1967 والمعدّلة في عام 1975، داعيةً إلى تعزيز التواصل مع الكفاءات المهاجرة للاستفادة من خبراتها ،وعلى الدول و الحكومات التي تعاني من هجرة الأدمغة، الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة والارتقاء بمستويات التعليم، و تشجيع البحث العلمي، ووضع الأسس العلمية لدراسة المشروعات القومية ودعمها بالأبحاث الدقيقة، وربط القدرات العلمية في الخارج بشباب الداخل لخلق جيل يعتمد على الأساليب العلمية في البحث والتفكير. وقد تضمنت الندوة برنامجًا مكثّفًا من 6 جلسات على مدى يومي عمل، شمل محاضرات هامة تناولت دور المعايير الدولية والعربية في حوكمة تنقل وهجرة الكفاءات، والاتجاهات والأنماط الجديدة لتيارات الهجرة وتنقل الكفاءات والأدمغة العربية، وآثار التحول الرقمي ومتغيرات أسواق العمل، والجهود والسياسات المتبعة للاستفادة من تنقل الأدمغة والكفاءات العربية، كما عرض عددٌ من المشاركين والمشاركات تجاربَ وطنيةً ودولية على مدار يومي عمل وشهدت الندوة حوارًا تفاعليًا بين السادة المشاركين.

منظمة العمل العربية تشارك في أعمال المؤتمر الإقليمي الخامس للملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة

بدعوة من جامعة الدول العربية وبالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة (أجفند) وبمشاركة دولية وإقليمية رفيعة المستوى شاركت منظمة العمل العربية في فعاليات المؤتمر الإقليمي الخامس للملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة، الذي عُقد خلال الفترة 17– 18 نوفمبر 2025 في فندق رمسيس هيلتون، القاهرة، جمهورية مصر العربية تحت عنوان: "المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة: العقد العربي الثاني للإعاقة ومراجعة بيجين +30 والمساواة بين الجنسين". وتأتي هذه المشاركة تنفيذًا لتوجيهات معالي المدير العام.

وفي إطار حرص المكتب على دعم المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتوسيع نطاق مشاركتهن في الحياة العامة، بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية للعمل العربي المشترك.

وتوزعت أعمال المؤتمر على ثلاثة محاور رئيسية تناولت: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023–2032، وأجندة التنمية العربية 2025–2028، والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.

كما تخلل البرنامج ثلاث ورش عمل متخصصة ركزت على: تطوير الآليات الداعمة لتعزيز القيادة والمشاركة السياسية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، ودعم مبادرات ريادة الأعمال والابتكار، وتوسيع فرص الاستفادة من التكنولوجيا المساندة، وتعزيز سياسات الدمج الاجتماعي ومناهضة التمييز ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتَوَصَّل السيدات والسادة المشاركون إلى مجموعة من التوصيات التي تؤكد أهمية:

- تبنّي نهج شامل لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتطوير البنية التحتية الدامجة وضمان الالتزام بمعايير الوصول الشامل، وتمكين النساء ذوات الإعاقة اقتصاديًا وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل والابتكار التكنولوجي، ودعم التشريعات الوطنية التي تضمن المساواة وعدم التمييز.
- تأسيس الملتقى العالمي للنساء ذوات الإعاقة بما يسهم في تعزيز حضور قضاياهن على المستويين الإقليمي والدولي.

منظمة العمل العربية تبحث في ندوة تفاعلية "الاقتصاد الرقمي ومستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل) يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 الندوة العربية التفاعلية حول " الاقتصاد الرقمي ومستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، عبر تقنية زووم، شارك في أعمال الندوة عدد (60) مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 13 دولة عربية:

(المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية) إلى جانب عدد من الخبراء المتخصصين. وفي افتتاح أعمال الندوة، ألقت الأستاذة منجية هادفي (المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل) كلمةً نيابةً عن معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، رحّبت فيها بالمشاركين من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة والخبراء والحضور الكريم في الندوة التفاعلية، موضحة أن انعقادها يأتي في إطار مواصلة جهود منظمة العمل العربية في مواجهة التحديات التنموية، وتُشكّل فرصة لتبادل الخبرات والتجارب العربية في دعم هذا القطاع الحيوي. وأشارت هادفي إلى أن العالم يشهد تحولات متسارعة بفعل التقدم التكنولوجي، ما أدى إلى بروز الاقتصاد الرقمي وتغيّر أنماط الحياة والأنشطة الاقتصادية، مبيّنة أن هذا الاقتصاد بات عنصراً حاسماً في مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والتحول التكنولوجي، بما يعزّز الكفاءة والقدرة التنافسية، مع لفت الانتباه إلى مخاطر اتساع الفجوة الرقمية داخل الدول العربية وبينها.

وأكدت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثّل محركاً رئيسياً للتنمية في الدول العربية، لدورها في الحد من البطالة، وتشجيع العمل الحر، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، إضافة إلى مساهمتها في التطوير التكنولوجي ودعم القطاع الصناعي. كما وصفت هذه المشروعات بأنها حجر الزاوية في الاقتصادات العربية بحكم مساهمتها الكبيرة في التوظيف والنمو وخلق فرص العمل، وبذلك تؤدي دوراً محورياً في دعم مسار التنمية المستدامة. وهدفت الندوة إلى التعرّف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في ظل التحول الرقمي، واستعراض أبرز التحديات والفرص التي تواجهها. واختُتمت الندوة بعدد من التوصيات، من أبرزها؛ دعوة الدول العربية إلى:

- مراجعة المناهج التعليمية والتدريبية بهدف نشر ثقافة المبادرة منذ المراحل التعليمية والتدريبية الأولى.
- تنويع مصادر التمويل من مؤسسات ومصارف وصناديق وجمعيات، وتعزيز التمويل التشاركي، وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تقديم قروض ميسّرة بشروط ملائمة للمشروعات التي تواجه صعوبات.
- مراجعة الحوكمة والأطر القانونية وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك العاملون المستقلون (**freelancers**).
- دعم التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيات الحديثة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من النفاذ إلى الأسواق المحلية، وتشجيع الشركات الكبرى على التعاقد مع هذه المشروعات لأداء بعض الخدمات.

منظمة العمل العربية تشارك في قمة " الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل "

بدعوة كريمة من المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات شاركت منظمة العمل العربية في قمة "الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل 2025: مسار موحد متعدد المستويات نحو نتائج متناغمة وذات أثر". التي نظمت بالشراكة مع وزارة تكنولوجيا الاتصال بالجمهورية التونسية وتحت إشراف جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو، والتي عقدت خلال الفترة من 1– 3 ديسمبر/ كانون الأول 2025، بقصر المؤتمرات تونس/ الجمهورية التونسية، وفي الجلسة الافتتاحية ألقى أصحاب المعالي والسعادة كلمات رئيسية معالي الدكتور / أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيدة / دورين بوقدان مارتن، الأمينة العامّة للاتحاد الدولي للاتصالات، معالي السيد / محمد علي النفطي – وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج – الجمهورية التونسية ،معالي السيد / سفيان الهميسي – وزير تكنولوجيات الاتصال – الجمهورية التونسية، معالي السيد /ممادي حسني أوموري – وزير البريد وتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي – اتحاد جزر القمر، سعادة السيد / عبد الباسط سالم الباعور – رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنيات الإعلام – دولة ليبيا، وفي كلمته الافتتاحية رحب سعادة المهندس / محمد بن عمر – المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بالسادة المشاركين وأشار إلى أنّ "انعقاد هذه القمة، بما تتضمنه من جلسات وزارية عالية المستوى، ولقاءات موجهة للسياسات، وعروض تقنية متقدمة يمثّل تجسيداً واضحاً لالتزام عربي متين بتوحيد الجهود، وتعزيز التعاون، وتطوير مقاربة إقليمية ودولية متناغمة قادرة على مواكبة التحولات السريعة التي يشهدها الذكاء الاصطناعي عالمياً ". كما أكد المتحدثون في كلماتهم على أن الطموح المشترك لكل الشركاء في هذه القمة هو بناء منظومة عربية قادرة على إنتاج المعرفة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية، وترسيخ سيادة رقمية تعبّر عن قيمنا ومصالحنا، وتضمن في الوقت ذاته انخراطاً فاعلاً في المسار الدولي. ولن يتحقق ذلك إلا عبر شراكات حقيقية، وتنسيق بنّاء، ورؤية استراتيجية طويلة المدى على المستويين الإقليمي والدولي، وهي الغاية التي تجتمع من أجلها هذه القمة: توحيد الرؤى، وتحفيز التعاون، وبناء أرضية مشتركة تعزّز حضور العالم العربي في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي. وفي ختام الجلسة الافتتاحية رحب معالي الدكتور / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية بالحضور رفيع المستوى وبالمشاركين وأكد على أن " الأفق الذي يَعِدُ به الذكاء الاصطناعي فهو بالفعل بلا حدود.. وهناك نماذج فعلية لما يُمكن أن تؤدي إليه هذه التكنولوجيا من خير وتقدم للبشرية، ومن إسهام في مجال التنمية المُستدامة.. وبخاصة في قطاعات التعليم والصحة وصناعة الدواء ومكافحة المرض.. فالتكنولوجيا – تظل أداةً محايدة... وتسخيرها، نفعاً أو ضرراً.. خيراً أو شراً... يتوقف على استخدام البشر لها.. وعلى قدرتنا جميعاً –كأسرة إنسانية– على وضع الضوابط المناسبة والقواعد التي تضمن ألا تتحول جنة الذكاء الاصطناعي الموعودة.. إلى جحيم حقيقي يُهدد مستقبلنا البشري المشترك "

وصدر عن القمة "إعلان وخارطة طريق " قمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل 2025، أكد فيها معالي الوزراء، وصناع القرار، وأصحاب الشأن، والمساهمون والمشاركون التزامهم الجماعي بتحقيق رؤية تعاونية طموحة للمنطقة العربية لتمهيد الطريق لقمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل 2026 وما بعدها وأسفر عن القمة مخرجاتٍ ركّزت على التوصيات التالية:

- تنظيم قمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل سنويا: عقد قمة "الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل" السنوية الرائدة كمنتدى دولي رفيع المستوى للمواءمة الاستراتيجية وعرض الابتكار، ومتابعة التقدم في الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع الذكاء.
- إنشاء وتفعيل منصة السياسات والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي : تصميم وتطوير وإطلاق منصة السياسات والابتكار في الذكاء الاصطناعي لتقييم المبادرات والتعاون من أجل التخطيط والتقييم، ومقارنة السياسات والمبادرات وابتكارات الذكاء الاصطناعي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع تمكين التعاون المستمر، وتبادل المعرفة، والتطوير المشترك بين جميع أصحاب المصلحة عبر القطاعات وبين الدول.
- تقييم البنية التحتية الإقليمية للذكاء الاصطناعي وتعزيز جاهزيتها: إطلاق وتنفيذ "برنامج إقليمي شامل لمراجعة وتسريع جاهزية بنية الذكاء الاصطناعي" من أجل إجراء تقييم منهجي، والتقليل من المخاطر، وتعزيز التحصين الاستراتيجي، بالإضافة إلى تعزيز الركائز الثلاثة الحيوية للبنية التحتية الإقليمية اللازمة للنشر السيادي والموسع للذكاء الاصطناعي: الحوسبة، البيانات، والأمن.
- إطلاق وتفعيل مراكز التعاون في ابتكار الذكاء الاصطناعي والمشاريع الرائدة "**Lighthouse Pilots**" : إطلاق مراكز التعاون النشطة في ابتكار الذكاء الاصطناعي: وهي شبكات خبراء ديناميكية ومتعددة القطاعات، تهدف إلى تعزيز وتمكين تبادل المعرفة المستمر، وتسريع توحيد المعايير، وتطوير حلول ذكاء اصطناعي قابلة للتوسع ومفتوحة المصدر بشكل مشترك من خلال مشاريع متعددة الأطراف وبين إقليمية وذات أثر كبير
- الدعوة لتمويل المشاريع والمبادرات الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي: دعوة المؤسسات المالية، وشركاء التنمية، والمستثمرين لدعم مشاريع ومبادرات الذكاء الاصطناعي الاستراتيجية عالية التأثير في جميع أنحاء المنطقة هذا التمويل من شأنه تسريع البحث والابتكار، وتطوير البنية التحتية، وتمكين المواهب، مما يضمن تنفيذاً منسقاً ومستداماً لخارطة طريق الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل.

هذا وأقيم على هامش أعمال القمة معرضا للمؤسسات الناشئة المختصة في الذكاء الاصطناعي كما خصصت جائزة أفضل فكرة في الابتكار.

ورشة عمل وطنية في تونس تناقش التصرف في الأخطار المهنية "رصد وتقييم المخاطر المهنية والوقاية منها"

في إطار سعيها المتواصل لرفع وتعزيز كفاءة وأداء الموارد البشرية لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، عقدت منظمة العمل العربية (المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس) ورشة عمل وطنية تحت عنوان التصرف في الأخطار المهنية "رصد وتقييم المخاطر المهنية والوقاية منها"، وذلك بمشاركة (45) مشاركة ومشارك من مسؤولين نقابيين بمنظمة أصحاب العمل في الجمهورية التونسية، وممثلين عن المؤسسات في القطاع الخاص والشركاء المتعاملين مع الإتحاد التونسي للصناعات والتجارة والصناعات التقليدية المساندة لمؤسسات في مجال الصحة والسلامة المهنية إلى جانب عدد من الخبراء المتخصصين. هدفت ورشة العمل الوطنية إلى:

- تحسين آليات حوكمة الأخطار المهنية لدى الشركات الصناعية التونسية وخاصة المصدرة منها من أجل تحسين قدراتها التنافسية عبر المحافظة على مواردها البشرية من الأخطار المهنية.
- تدعيم آليات الامتثال للتشريعات والنظم والمواصفات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية.

وتضمنت الورشة الوطنية على مدار يومي عمل عرض ومناقشة محاور متعددة، منها:

- مداخلة حول "الإطار القانوني المنظم للوقاية من المخاطر المهنية من خلال المعايير الدولية والتشريع الوطني.
- دور منظمة أصحاب الأعمال في إسناد المؤسسات للعناية المستوجبة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- مراحل إدارة المخاطر المهنية، منوال إعداد وثيقة تقييم المخاطر المهنية.

واختُتمت أعمال الورشة بعدد من التوصيات الهامة:

- إصدار نص قانوني لفرض تقييم الأخطار في المؤسسات.
- إعداد نموذج موحد لإعداد وثيقة لتقييم الأخطار المهنية لجميع المؤسسات.
- إشراك المؤسسات لتقديم مقترحات حول إعداد النموذج المقترح .
- دعوة المؤسسات العمومية الصندوق الوطني للتأمين على المرض لإيجاد آلية لتشجيع المؤسسات على إعداد هذا النموذج.
- العمل على تطوير تطبقيه إعلامية حول تقييم الأخطار المهنية حسب النموذج المعتمد وذلك بالتعاون مع منظمة العمل العربية.
- وفي ختام أعمال الورشة، تم تكرّيم السيدات والسادة المشاركين والسادة الخبراء من خلال تسليمهم شهادات المشاركة، تقديرًا لمساهماتهم العلمية الفاعلة في إنجاح هذه الورشة الوطنية الهامة.

"المطيري": القضاء على عمل الأطفال بجميع أشكاله، استحقاقٌ دولي تأخّر تحقيقه.

افتُتح في القاهرة، يوم الأربعاء 2025/12/3، مؤتمر "عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية"، الذي تنظمه منظمة العمل العربية بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند». وحضر الجلسة الافتتاحية معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي السيدة حنين السيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية، والأستاذ الدكتور حسن البيلاوي، الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية، والوزير المفوض الأستاذة لبنى عزام، مدير إدارة الأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، وسعادة السيد محمدبن حسن العبيدلي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدكتور عبدالحليم دوجان الأمين العام لوزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية إلى جانب 135 مشاركاً ومشاركةً من ممثلي الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية، وعدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية، وخبراء في مجال حماية الأطفال، ومنظمات المجتمع المدني.وألقى معالي الأستاذ فايز المطيري ، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة في الجلسة الافتتاحية نوه فيها إلى تزاحم الأزمات العالمية، وتقاطع الصراعات الجيوسياسية مع السباق المحموم نحو السيطرة على الأسواق والمعادن النادرة، موضحاً أن تداعيات الحروب والنزاعات، والتغيرات المناخية، وتقلبات الاقتصاد العالمي، أدّت في بعض الدول العربية إلى تكريس واقع اجتماعي هش يهدد منظومة الحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائق ومسار الانتقال العادل للتنمية. وأشار إلى محدودية البيانات والإحصائيات، وإلى أن الدلائل جميعها تشير إلى أن الفقر، والاقتصاد غير المنظم، والأزمات الممتدة، تشكّل بيئة خصبة لانتشار عمل الأطفال. وأن الطفل العامل يقف بين أكثر الفئات هشاشة، يواجه خطراً مركباً بين حاضرٍ مثقل بالتحديات ومستقبلٍ مجهول تُصادر فيه فرصه في التعليم والصحة والحياة الكريمـة.

وأضاف معاليه: "أحدث التقديرات العالمية لعام 2024 تشير إلى استمرار انخراط نحو 138 مليون طفل في عمل الأطفال، منهم 54 مليوناً في أعمال خطرة تهدد صحتهم وسلامتهم ونماءهم. وهذه الأرقام تُظهر إخفاقاً دولياً في تحقيق الهدف العالمي بالقضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2025. وبين أن هذه الأرقام، للأسف، ليست عدداً مجرداً؛ "إنها وجوهٌ وأسماء وأحلام، وقصص حيّة لأطفالٍ حرموا من مقاعد الدراسة، ودُفعوا إلى سوق العمل تحت وطأة الفقر والأزمات". مؤكداً أن ظاهرة عمل الأطفال متعددة الأبعاد؛ ترتبط بنمو الاقتصاد، ومستوى الحماية الاجتماعية، وجودة التعليم، وقدرة الأسر على الصمود، وأن معالجتها تتطلّب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول المجتزأة.

وقال "المطيري": "نحن في منظمة العمل العربية، وبتعاوننا الوثيق مع جامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" والمجلس العربي للطفولة والتنمية، نؤمن بأن حماية حقوق الطفل التزامٌ جماعي يقع في صميم أولوياتنا. ووفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، ونداء ديربان، والمقصد السابع من الهدف الثامن للتنمية المستدامة، فإن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وحظر عمل الأطفال بجميع أشكاله، استحقاقٌ دولي تأخّر تحقيقه. وهذا يفرض علينا توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر الهشة والعاملة في الاقتصاد غير المنظم، ودمج خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في إطار يعزز الوصول الشامل للأطفال. كما يفرض علينا الاستثمار في البيانات والرصد الرقمي لمتابعة التسرب المدرسي وعمل الأطفال، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام لكسر دوائر الصمت ومواجهة الصور النمطية التي تبرر تشغيل الأطفال، وتسخير التحول الرقمي لتحقيق أهدافنا". وأكد معاليه أن بلوغ هذه الأهداف لا يمكن الوصول إليه وتحقيقه دون شراكة حقيقية بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، والجهات الحكومية المختصة والمجتمع المدني، للارتقاء بمنظومة شاملة لحماية الطفل، استناداً إلى مرجعيات عربية ودولية، من بينها اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وخاصة الاتفاقية رقم 18 بشأن عمل الأحداث، والتوصية رقم 9 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم، إضافة إلى إعلان الدوحة السياسي الذي أقره قادة العالم الشهر الماضي في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والذي أكد أن العدالة لا تقاس بمتوسطات النمو، بل بمدى صونها لكرامة الإنسان وحمايتها لأضعف الفئات؛ وأن التنمية لا تكتمل دون إنصاف الأجيال القادمة؛ وأن الفئات الهشة من النساء والأطفال تستحق أولوية قصوى في السياسات العامة، مع اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على جميع أشكال ومظاهر عمل الأطفال. وتعزيز إدماج السياسات والبرامج المراعية للطفل في الاستراتيجيات الوطنية بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات الأساسية. وأضاف "المطيري" قائلاً: "لا يمكن الحديث عن حقوق الطفل العربي دون الوقوف أمام مأساة أطفال غزة الذين يواجهون أبشع صور الانتهاك لحقوق الطفل، فمنهم من قضى تحت القصف، ومنهم من أصيب بإعاقات دائمة أو يعاني صدمات نفسية قاسية. إنّ ما يتعرض له أطفال فلسطين امتحانٌ حقيقي لضمير الإنسانية، واختبارٌ لمصداقية التزامنا بالمواثيق الدولية التي تُقرّ بأن حق الطفل في الحياة والأمان والتعليم والصحة هو حق غير قابل للمساومة". ودعا إلى العمل في مسار عربي، يبدأ بمراجعة السياسات الاجتماعية والتشريعات الوطنية، ولننسق المواقف قبيل القمة العالمية المقبلة للقضاء على عمل الأطفال في المغرب عام 2026، لتقديم موقف عربي موحد يستند إلى إنجازات ملموسة.

وفي كلمة مرئية مسجلة لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية ورئيس برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، خلال افتتاح المؤتمر العربي رفيع المستوى أشار سموه إلى أن انعقاد المؤتمر يأتي استجابة لضمان حق كل طفل في حياة كريمة وبعيدة عن الاستغلال، مشيدًا بشراكة جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وسائر الشركاء في دعم الطفل العربي. وأكد سموه أن: " قضية عمل الأطفال ما تزال تمثل تحدياً حقيقياً أمام مجتمعاتنا العربية، لما تحمله من آثار سلبية على النمو البدني والنفسي والتعليمي للأطفال"، باعتبارها قضية حقوق إنسان ترتبط بأهداف التنمية المستدامة 2030، مع الحاجة لتعزيز التعليم الإلزامي وشبكات الأمان الاجتماعي ودعم الأسر الفقيرة. واعتبر أن المؤتمر يمثّل منصة لتنسيق الجهود وبناء سياسات حماية اجتماعية متكاملة، متطلعًا إلى الخروج بإعلان عربي مشترك، يعبر عن إرادة عربية موحدة لمكافحة عمل الأطفال ويدعو إلى تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية. مؤكداً استمرار المجلس في نهج مؤسِّسه الأمير طلال بن عبد العزيز ، رحمه الله ، وأن الاستثمار في الطفولة هو استثمار في نهضة الأمة وتقدمها.

وفي كلمتها أكدت الأستاذة لبنى عزام، مدير إدارة الأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، أن السنوات الأخيرة شهدت تغيّراً جذرياً في أشكال وأنماط هذه الظاهرة بسبب جائحة كورونا، والتغيّر المناخي، والحروب، والأزمات الاقتصادية، والتحولات السياسية والاجتماعية، مما خلَّف أطفالاً في حالات لجوء ونزوح وانتهاكات، ورفع معدلات الفقر واتساع فجوة الفرص، فدفع كثيراً من الأطفال إلى سوق العمل مبكراً. وأشارت إلى الاتفاقيات العربية والدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات العمل العربية والدولية، وأن حماية الطفل واجب قانوني وأخلاقـي، منوهة أن خطة عام 2030 تضع هدف القضاء على عمل الأطفال؛ مضيفة أنه رغم التقدم، لا يزال نحو 138 مليون طفل يعملون عالمياً، ما يستلزم الانتقال من التعهد إلى التنفيذ وإعادة النظر في سياسات الحماية الاجتماعية. وقالت عزام:" يتطلع المؤتمر إلى موقف عربي موحد يعزز الإرادة السياسية، ويبني نظم حماية شاملة وسياسات تعليمية وخطط دمج للأطفال المتضررين، ويعدّ الإعلان العربي محطة رئيسة للتحضير للمؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال 2026".

هذا وأكدت معالي السيدة حنين السيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية، في كلمتها خلال الجلسة الافتتاحية أن قضية عمل الأطفال ليست تفصيلًا، بل مرآةً لمدى قدرة الدول العربية على حمايةِ الفئاتِ الأكثرِ هشاشةً محذّرةً من أن الطفلَ الذي يُدفَعُ إلى سوقِ العملِ يفقدُ أكثرَ من مقعدِهِ الدراسيّ؛ "يفقدُ طفولتَهُ، وأمانَهُ، ومسارَهُ الطبيعيَّ للنموّ". واستعرضت واقع الأزمة الاقتصادية في لبنان وما كشفته من هشاشة خطيرة، بما يدفع آلاف الأطفال إلى الشوارع والمزارع والورش وأحيانًا إلى أسوأ أشكال الاستغلال. مبينة أن وزارة الشـــؤون الاجتماعيـــة تعمـــل على إعادة بناء منظومة حماية الطفل وإطلاق برامج للدعم النفسي والاجتماعي والصحي، وتطوير التشريعات وتعزيز الشراكات ضمن الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، مؤكدةً أن هذه الجهود تحتاج إلى سياسات اقتصادية تخفف الفقر وتعيد الأطفال إلى المدرسة. وأضافت: " إنَّ حمايةَ الطفلِ ليستْ مهمّةَ وزارةٍ واحدةٍ، بل معيارٌ لجدّيةِ الدولِ في حمايةِ مستقبلِها، وأن كلُّ طفلٍ نُعيدُهُ إلى المدرسةِ هو دليلٌ على قدرتِنا على إعادةِ بناءِ ما تهدّمَ، وعلى أنَّ الكرامةَ الإنسانيّةَ ما زالتْ أساسَ سياساتِنا ".

وفي الجلسة التمهيدية قدمت مداخلات من السيدات والسادة؛ الأستاذ الدكتور حسن البيلاوي، الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية، وسعادة السيد محمد بن حسن العبيدلي، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأستاذة مروة صلاح عبده، مدير مشروعات مكافحة عمل الأطفال – مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة، والأستاذة نور العمارتي، مديرة دائرة التعاون الدولي والشراكة في وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات في المملكة المغربية.

ويهدف المؤتمر رفيع المستوى، الذي استمر ليومين عمل، إلى تسليط الضوء على واقع سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال في الدول العربية، وتقديم رؤى جديدة لبناء سياسات استباقية ومرنة للحماية الاجتماعية تستند إلى النهج الحقوقي والتنموي المستدام، موجهة بشكل خاص لحماية الأطفال العاملين، إضافة إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة للأطراف المعنية (الحكومات، منظمات أصحاب الأعمال، نقابات العمال، المجتمع المدني، الإعلام) في دعم وتفعيل سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين، والتعرف على الجهود المبذولة من الشركاء لمكافحة عمل الأطفال،واستعراض التجارب والمبادرات الناجحة في الدول العربية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في ظل الأزمات الراهنة، وصياغة موقف عربي موحد حيال مواجهة قضية عمل الأطفال.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة عربية بالتعاون مع اتحاد العمال المتقاعدين العرب

افتُتحت في يوم السبت 6/ديسمبر–كانون الأول/2025، أعمال الندوة العربية" الحوار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين العرب "، في القاهرة – جمهورية مصر العربية، بالتعاون بين منظمة العمل العربية "إدارة الحماية الاجتماعية " واتحاد العمال المتقاعدين العرب،حضر الافتتاح السيد عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والسيد محمد جمعان الحُضَينة، رئيس الاتحاد العام للمتقاعدين العرب، والسيد أحمد حاج الحسن نمر، أمين الاتحاد العام للمتقاعدين العرب، وذلك بحضور35 مشارك ومشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، أصحاب عمل ،عمال) ومؤسسات التأمينات الاجتماعية من 11 دولة عربية. وقد ألقى "النمر" الأمين العام لاتحاد العمال المتقاعدين العرب، كلمة قدم فيها الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية وإدارة الحماية الاجتماعية، آملاً تواصل انعقاد هذه الندوة سنوياً. هذا ورحب "الحضينة" رئيس اتحاد العمال المتقاعدين العرب بالسيدات والسادة المشاركين، مقدماً الشكر الجزيل للسيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وللقائمين على تنظيم هذه الندوة ، وختم كلمته بتقديم جزيل الشكر على حسن الاستقبال وكرم الضيافة متمنياً لمصر التطور والازدهار في ظل قيادة فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي. كما وجه السيد عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري على الجهد المبذول لدعم الأنشطة الخاصة بالمتقاعدين العرب، وللنشاطات التي تقوم بها منظمة العمل العربية، وكذلك تقدم بالشكر للسيد محمد جمعان الحضينة والسيد أحمد نمر ولجميع السيدات والسادة الحضور من الدول العربية. وفي كلمة لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها نيابة عنه المستشار إسلام سناء، مدير إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل العربية، رحب فيها بالسيدات والسادة الحضور مشيداً بجهود السيدين محمد جمعان الحضينة وأحمد نمر في تعزيز حقوق المتقاعدين، مبرزاً أهداف عقد هذه الندوة الهامة لمناقشة أهمية الحوار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين العرب، مؤكداً أن هذا النشاط المشترك يجسد التعاون الوثيق بين منظمة العمل العربية واتحاد المتقاعدين العرب والاهتمام المتزايد بقضايا المتقاعدين الذين أفنوا أعمارهم في خدمة أوطانهم. وشدد على أن المتقاعدين يمثلون رصيداً استراتيجياً للأمة وثروة بشرية وخبرات تراكمية ينبغي الاستفادة منها في التدريب والاستشارات ونقل المعرفة بين الأجيال، موضحاً أن الحماية الاجتماعية للمتقاعدين تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، فهي الضمانة التي تحفظ كرامتهم، وتحميهم من تبعات الأزمات والمخاطر الاقتصادية، وتضمن لهم حياة كريمة عبر منظومة متكاملة تشمل الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والخدمات التأهيلية، والدعم النفسي والاجتماعي في ظل التحديات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم. وفي ختام الجلسة الافتتاحية قدم السيد أحمد حاج الحسن نمر، أمين الاتحاد العام للمتقاعدين العرب، درعاً تكريمياً لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية تقديراً لجهوده المتميزة، كما قدم درعاً تكريمياً للسيد عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ولمعالي السيد معتصم أحمد صالح وزير العمل في جمهورية السودان.

"المطيري" من الكويت: تمكين المرأة اقتصاديّاً أساسٌ لتحقيق المواءمة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

عقدت منظمة العمل العربية الدورة الرابعة والعشرين للجنة شؤون عمل المرأة العربية يوم الأحد 7 ديسمبر/كانون الأول 2025 في دولة الكويت، بدعوة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، وبحضور المهندس صباح عيد العقاب، رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، والسيدة بتلة محمد العجمي، مدير إدارة استراتيجيات وتطوير العمل في الهيئة العامة للقوى العاملة، وبمشاركة عضوات اللجنة الممثِّلات لأطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية، اللواتي تم انتخابهن في الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي. وخلال هذه الدورة، تم تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية لعامي (2026 – 2027)، بانتخاب الدكتورة سناء العصفور أمينةً عامة للجنة.

وفي الجلسة الافتتاحية ألقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة قال فيها: "يشرّفني أن تُعقَد الدورة الرابعة والعشرون للجنة شؤون عمل المرأة العربية في بلدي الحبيب الكويت، التي طالما كانت رائدةً في دعم المرأة وتمكينها، وإتاحة الفرصة لها لتكون شريكاً كاملاً في بناء الوطن في كلّ القطاعات الإنتاجية". وهنّأ معاليه عضوات اللجنة على نيل ثقة المؤتمر العام في دورته الحادية والخمسين، وخصّ بالتهنئة الأخت الدكتورة سناء العصفور، الأمينة العامة للجنة، وباقي عضوات الأمانة العامة ممثلاتِ أطراف الإنتاج الثلاث، على اختيارهن من قبل عضوات اللجنة، مضيفاً: "هذه ثقة كبيرة، وأمانة أكبر، أسأل الله أن يوفقكن في حملها، وأن تكون مساهماتكن خلال السنتين القادمتين علامة فارقة في مسيرة هذه اللجنة". وتوقّف معاليه عند تجربة دولة الكويت في مجال تمكين المرأة، موضحاً: "الأرقام تتحدث عن نفسها؛ اليوم تمثّل المرأة الكويتية 58% من إجمالي القوى العاملة الوطنية، وترتفع مساهمتها في المناصب القيادية في الحكومة والقطاعين العام والخاص، كما تقود السيدات 41% من الشركات الناشئة". وثمّن المطيري اختيار عضوات اللجنة لموضوع: "تمكين المرأة في اقتصاديات الطاقة والتحوّل الأخضر"، مؤكداً أن الاقتصاد الأخضر بات هدفاً استراتيجياً للدول العربية، لأنه يستجيب لتحديات بيئية ومناخية، ويفتح في الوقت نفسه آفاقاً جديدة للنمو وتوفير فرص عمل نوعية أمام الشباب والشابات في الوظائف الخضراء. وأشار إلى أن الاستفادة الكاملة من هذه الفرص تظل مرتبطة بواقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، مضيفاً: "بالرغم من التحسّن الملحوظ في مستويات تعليم الفتيات وتدريبهن، ما زالت مشاركة المرأة العربية في سوق العمل من أدنى المعدلات في العالم. أي أن تمكين المرأة اقتصاديّاً يعدّ أساساً لتحقيق المواءمة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية".

كما توجه "المطيري" بتحية تقدير للمرأة العاملة الفلسطينية والنساء العاملات في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، مؤكداً أنهنّ يتحملن أعباء النزوح واللجوء وفقدان المعيل، ويثبتن في كل مرة أن المرأة العربية تتحول، في أوقات الأزمات، إلى خط الدفاع الأول عن الأسرة والمجتمع. وأن هذه النماذج يجب أن تكون حاضرة في أذهاننا لتمنحنا العزيمة لبناء مستقبل أكثر إنصافاً وعدالة للمرأة العاملة العربية. وختم بالقول: "أنا على ثقة بأنكنّ صوتُ المرأة العاملة العربية في هذه اللجنة، وقادراتٌ على صنع انطلاقة جديدة تضع تمكين المرأة في صميم سياسات التشغيل والتحوّل الأخضر".

وفي كلمته الافتتاحية، أثنى المهندس صباح عيد العقاب على الدور الريادي الذي تؤديه المرأة العاملة العربية في مختلف الميادين، ومساهمتها الفاعلة في بناء الأوطان وتعزيز استقرار المجتمعات. وتقدّم بالشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية، وعلى رأسها معالي الأستاذ فايز علي المطيري، لما يبذلونه من جهود مخلصة في خدمة قضايا العمل والعمال، مهنئاً الدكتورة سناء العصفور بانتخابها أمينةً عامة للجنة، ومتمنياً لها التوفيق في مهامها. وأشاد "العقاب" بالدور المهم الذي تقوم به لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت، بوصفها نموذجاً للعمل النقابي المسؤول الهادف إلى تحقيق العدالة والمساواة، وتعزيز تمكين المرأة في مواقع القرار والمناصب القيادية التي باتت تشغلها بجدارة في مختلف وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، موجهاً الشكر في ختام كلمته لمستشار الاتحاد العام الأستاذ محمد العراده على جهوده المميزة في التنظيم والإعداد.

كما ألقت السيدة بتلة محمد العجمي كلمةً نيابة عن السيدة المهندسة رباب عبدالله العصيمي المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة بالتكليف أكدت فيها أن اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية يشكل منصةً مهمة لبحث قضايا المرأة العاملة في الدول العربية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل المتغيرات السريعة في سوق العمل والتحديات التي تواجه النساء في مختلف القطاعات. وأشادت بالدور الريادي للمرأة الكويتية في مسيرة التنمية الوطنية، وما حققته من حضور في مواقع القيادة، انعكاساً لالتزام الدولة بتمكين المرأة ودعم مشاركتها. وتطرقت العجمي إلى حرص الهيئة العامة للقوى العاملة على تكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز كما ورد في قانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010، والذي أكد المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وحماية المرأة العاملة في مجالات الأمومة وساعات العمل وعدم جواز الفصل بسبب الحمل، مع ضمان تكافؤ الفرص. كما أشارت إلى جهود الهيئة في تعزيز دور المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، من خلال مبادرات تدريبية تستهدف الكوادر النسائية بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. وأكدت العجمي على التعاون المستمر والمثمر بين الهيئة العامة للقوى العاملة والاتحاد العام لعمال الكويت في دعم قضايا المرأة وتعزيز حقوقها، مثمنةً جهود منظمة العمل العربية بقيادة سعادة الأستاذ فايز علي المطيري في دعم قضايا المرأة العاملة العربية وتعزيز مكانتها في سوق العمل الإقليمي، متقدمة بالتهنئة إلى الدكتورة سناء العصفور على انتخابها أمينةً عامة للجنة.

من جهتها، رحبت الدكتورة سناء العصفور بعضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية على أرض دولة الكويت، متمنيةً لهن إقامة طيبة ومشاركة مثمرة، ومعربة عن اعتزازها بالثقة التي أولتها لها عضوات اللجنة، وقالت: "أسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير المرأة العربية، وأن نحقق خطوات ملموسة في دعم حضورها ومكانتها في سوق العمل وفي الحياة العامة". كما أشارت إلى حجم التحديات التي تواجه المرأة العربية، مؤكدة على العزيمة والإرادة والقدرة على تجاوزها، من خلال العمل المشترك، وتبادل التجارب، وتعزيز دور المرأة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي. وتقدّمت العصفور بالشكر إلى منظمة العمل العربية، وعلى رأسها معالي الأستاذ فايز علي المطيري، على دعمه الدائم لقضايا المرأة العربية، وإلى المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت برئاسة المهندس صباح عيد العقاب على دعمه اللامحدود للجنة المرأة العاملة، موجهةً الشكر كذلك للأستاذ محمد العراده على جهوده في الإعداد والتنظيم لهذا الاجتماع. وبعد المصادقة على جدول الأعمال، ناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات الهامة، أبرزها: "تمكين المرأة في اقتصاديات الطاقة والتحوّل الأخضر: من التحديات إلى القيادة المستدامة"، حيث قدّم كلٌّ من الدكتور الهواري بلحسن والدكتورة غادة الفايز عرضاً موسعاً حول الفرص والتحديات في هذا المجال، كما تم استعراض مشروع خطة عمل لجنة شؤون عمل المرأة العربية لعام 2026.

"المطيري": الكويت قدّمت مبادرات رائدة في مجال الطاقة المتجددة

انطلقت في دولة الكويت مساء يوم الأحد 7 ديسمبر/كانون الأول 2025 أعمال الندوة الوطنية "التحول الأخضر واقتصاديات الطاقة في العالم العربي: مسار للنمو والاستدامة"، التي تعقدها منظمة العمل العربية بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال الكويت، وبحضور معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، والمهندس صباح عيد العقاب، رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، والسيد فارس العودة المدير العام المساعد لغرفة تجارة وصناعة الكويت، والسيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية. وأكد معالي الأستاذ فايز علي المطيري، في كلمته الافتتاحية أن دولة الكويت "تمضي واثقةَ الخطى نحو تنفيذ رؤيتها "كويت جديدة 2035"، واضعةً جودة حياة المواطنين، وبناء اقتصاد متنوّع ومستدام، وقضايا الاستدامة البيئية وأمن الطاقة في مقدمة أولوياتها، ومن هذا المسار الوطني للنمو المستدام، تستلهم ندوتنا اليوم عنوانها ومضامينها."

وشدّد "المطيري"على أن "التحول الأخضر أضحى خياراً إستراتيجياً لا غنى عنه لضمان استدامة التنمية في دولنا العربية وتحصينها ضد تحديات القرن الحالي." مشيراً إلى أن الكويت قدّمت من خلال مبادراتها الرائدة في هذا المجال، وفي مقدمتها مجمع الشقايا للطاقات المتجددة، نموذجاً عملياً على جدية الدولة في هذا المسار، إلى جانب خطط رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، وتطوير البنية التحتية المستدامة، وإطلاق الخطة الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ (2019–2030) وأوضح معاليه أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر اليوم بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والمهارية، أصبح حتمياً وركيزة أساسية لاستقرار أسواق العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقاسم المشترك في معادلة الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في منطقتنا العربية، مؤكداً أن المنطقة العربية تُعد من أكثر المناطق تأثراً بتغيّر المناخ، وما يمثله ذلك من تحديات تمس صحة الناس وسبل عيشهم واستمـــرارية أعمالهـــم.

كما أبرز المطيري أن "التحول نحو الاقتصاد الأخضر فرصة حقيقية لإعادة تشكيل أسـواق العمـل وتحفيز النمو". وأكد معاليه أن منظمة العمل العربية تولي قضايا التحول الأخضر أهمية متزايدة في برامجها وخطط عملها، دعمًا لأطراف الإنتاج الثلاثة في إدارة هذا التحول على أسس عادلة ومستدامة، وأن إعلان المبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة" الذي أقرّته الدورة الحادية والخمسون لمؤتمر العمل العربي، اعتبر الاقتصاد الأخضر أحد أهم هذه الاقتصادات الواعدة، فيما أصبحت "الوظائف الخضراء" عنواناً رئيسياً لهذا التحول في أسواق العمل، من خلال ظهور وظائف جديدة في الطاقة المتجددة والنقل النظيف والزراعة الذكية والاقتصاد الدائري. كما نُوّه إلى أن نجاح هذا المسار يتطلب انتقالاً عادلاً، يوفّر مسارات آمنة للعاملين في القطاعات المعرّضة للتأثر، عبر إعادة تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة، حتى لا تتحمل شرائح من الطبقة العاملة وحدها كلفة التغيير. وفي ختام كلمته، وجه الشكر إلى الاتحاد العام لعمال الكويت، وخصّ بالذِّكرِ الأَخ صباح عيد العقاب، رئيسَ الاتحاد، وأعضاءَ المكتبِ التنفيذيّ، على الجهودِ التنظيميَّة المبذولة لإنجاحِ أعمالِ الندوة، ولكلِّ المشاركاتِ والمشاركينَ على حضورِهم الكريم.

هذا ورحب المهندس صباح عيد العقاب في كلمته بالسيدات والسادة الحضور في هذا اللقاء الوطني المهم لمناقشة قضية محورية تمثل ركيزة أساسية للمستقبل الاقتصادي والبيئي، وهي التحول الأخضر وأثره على اقتصاديات الطاقة في العالم العربي. "إن أهمية التحول الأخضر لا تكمن فقط في مواجهة تحديات التغير المناخي، بل أيضاً في كونه مساراً حيوياً نحو النمو المستدام، وتحقيق أمن الطاقة، وخلق فرص عمل جديدة وصديقة للبيئة. مؤكداً أن للمنظمات النقابية والاتحادات العمالية دوراً كبيراً في دعم هذا التحول، من خلال رفع الوعي، والمشاركة في رسم السياسات، وتعزيز العدالة الاجتماعية في سياق التحول إلى الاقتصاد الأخضر، بما يضمن حماية حقوق العمال وتحسين بيئة العمل. وتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية وعلى رأسها معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام، على دعمهم الدائم وجهودهم المخلصة في تنظيم هذه الندوة الهامة لمواكبتها لكافة المتغيرات والتحديات في سوق العمل. كما تقدم بالشكر إلى اللجنة المنظمة بقيادة مستشار الاتحاد العام الأستاذ محمد عبدالله العراده على التنظيم الرائع والدقيق. متمنياً للجميع ندوة ناجحة ومخرجات مثمرة تخدم مسيرة العمل العربي المشترك نحو مستقبل أكثر استدامـة.

من جانبه أعرب السيد فراس العوده عن تقديره لشريك غرفة تجارة وصناعة الكويت الاجتماعي وأحد أطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت، الاتحاد العام لعمال الكويت، وشكره على دعوته الكريمة وتنظيمه لهذه الندوة الوطنية التي تتناول واحداً من التحولات الأساسية التي يواجهها أصحاب العمل والعمال. كما توجه بالشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية لرعايته وحضوره أعمال الندوة مؤكداً دعم منظمة العمل العربية لأية مبادرة تنهض بها إحدى الهيئات المكونة للمنظمة. وتوجه بشكر خاص للهيئة العامة للقوى العاملة التي لا تدخر جهداً في مساندة مبادرات شركائها الاجتماعيين بدولة الكويت.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية قدم الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت درعاً تكريمياً لمعالي الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية تقديراً لجهوده المبذولة ودعمه الدائم لأطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الكويت والدول العربية. هذا وتناقش الندوة الوطنية على مدار يومين محاور هامة أبرزها: واقع التحول الأخضر واقتصاديات الطاقة وأثرها على أسواق العمل في الدول العربية، وبناء القدرات وصقل المهارات لمواكبة التحول نحو الوظائف الخضراء ومواجهة التحديات المناخية. و آليات تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة في ظل التحول الأخضر: دراسة في الأطر التشريعية والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية والتحول الأخضر، مواجهة تحديات التغير المناخي وضمان أمن الطاقة في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة.

منظمة العمل العربية تنظم دورة تدريبية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية

عقدت منظمة العمل العربية في دولة الكويت، يومي 9–10 ديسمبر/كانون الأول 2025، دورة تدريبية بعنوان: "التحول الأخضر واقتصاديات الطاقة في العالم العربي: مسار للنمو والاستدامة"، لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، بمشاركة 17 عضواً من أعضاء اللجان العمالية، وبحضور معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، والمهندس ناصر عبد العزيز الجريد، رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة. وفي كلمته الافتتاحية، رحّب معالي الأستاذ فايز المطيري بالسادة المشاركين في دولة الكويت الحبيبة، مؤكداً أن التحول الأخضر أصبح ركيزة أساسية لاستقرار أسواق العمل وحماية الاقتصادات من مخاطر تغيّر المناخ، وما يصاحبه من فرص واسعة لإيجاد وظائف خضراء جديدة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري والتقنيات البيئية. وأوضح معاليه أن مفاهيم "التحول" و"التغيير" قد تثير القلق لدى كثير من العمال خشية تأثيرها على الاستقرار الوظيفي، أو المكتسبات التي تحققت عبر سنوات طويلة، إلا أن التحول الأخضر يفتح آفاقاً حقيقية لفرص عمل نوعية، شريطة ضمان انتقال عادل يوفّر الحماية والدعم والتأهيل والتدريب اللازم للعمال للانتقال إلى وظائف خضراء مستدامة. كما أشار "المطيري" إلى أن المملكة العربية السعودية تقدّم نموذجاً متقدماً في هذا المجال من خلال "رؤية 2030" ومبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر". وشدّد معاليه على أن منظمة العمل العربية تجعل من قضايا التحول الأخضر أولوية في خططها وبرامجها، مستعرضاً قرار الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي بشأن إعلان المبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة"، الذي يعدّ الاقتصاد الأخضر أحد أبرز مكوّناته، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية الحوار الاجتماعي ودور اللجان العمالية في حماية حقوق العمال والمشاركة في صياغة مستقبل عمل أكثر عدالة واستدامة.ومن جهته، عبّر المهندس ناصر عبد العزيز الجريد عن سعادته بانعقاد هذه الدورة في مدينة الكويت العزيزة، موجهاً شكره لمعالي المدير العام لمنظمة العمل العربية ولفريق عمل المنظمة على جهودهم في دعم برامج التدريب والعمل المشترك، مشيراً إلى أن توقيع بروتوكول التعاون بين المنظمة واللجنة الوطنية للجان العمالية لعام 2025 يمثّل محطة مهمة في مسيرة تطوير قدرات العمل النقابي والعمالي في المملكة، وتعزيز دوره في مواكبة التحولات الاقتصادية المستقبلية. وأكد "الجريد" أن موضوع الدورة يأتي في وقت يشهد فيه العالم تحولاً عميقاً نحو الطاقة النظيفة وتقنيات الكفاءة والاستدامة، ولم تعد استراتيجيات التحول الأخضر خياراً بل ضرورة اقتصادية وتنموية لضمان استدامة الموارد وتعزيز تنافسية الاقتصادات. وأوضح أن المملكة العربية السعودية، في إطار "رؤية 2030"، تمضي بخطى واضحة نحو تنويع الاقتصاد، وخفض الانبعاثات، وتمكين التقنيات الخضراء، ودعم الوظائف المستقبلية التي تتطلب مهارات جديدة، ومعرفة عميقة بمتطلبات سوق العمل القادم، وأضاف: "هنا يأتي دور اللجان العمالية كعنصر فاعل في رفع الوعي، وتعزيز ثقافة الاستدامة، ودعم القوى العاملة في مسارات التدريب والتأهيل، وضمان انتقال عادل وآمن للوظائف ذات العلاقة بالطاقة والتحول البيئي."

المطيري: "فلنجعل منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني بوابةً واسعةً لولوج أسواق العمل"

برعاية كريمة من معالي الدكتور خالد محمود محمد البكار، وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، عقدت منظمة العمل العربية في العاصمة عمان خلال الفترة 16–17 ديسمبر –كانون الأول 2025، الندوة العربية حول "تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لصناعة رواد أعمال المستقبل". وحضر الجلسة الافتتاحية كلٌّ من: معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي الدكتور خالد محمود محمد البكار، وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، وعطوفة أمين عام وزارة العمل الدكتور عبد الحليم دوجان، وسعادة السيد محمد العبيدلي المدير العام لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدكتور يوسف العبدالات مساعد رئيس هيئة الاعتماد وضبط الجودة، والدكتور حازم الرحاحلة مدير عام غرفة صناعة الأردن، والسيد خالد أبو مرجوب نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، إلى جانب عددٍ من السيدات والسادة الخبراء، وبمشاركة 50 مشاركًا ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 13 دولة عربية. وفي الجلسة الافتتاحية ألقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمةقال فيها: "يشهد عالم العمل تحوّلاتٍ عميقة بفعل الثورة الرقمية وتسارع الابتكار التكنولوجي؛ تحوّلاتٌ أعادت صياغة أسس الاقتصاد العالمي. فقد تراجع الاعتماد على كثافة اليد العاملة غير الماهرة، لصالح المعرفة الرقمية، والقدرات والمهارات الابتكارية، لتصبح هذه العناصر المحرك الرئيسي للنمو والتنافسية، والمحدد لموقع الدول على خريطة الاقتصاد العالمي". وأشار إلى أن هذا الواقع يفرض على الحكومات وشركائها الاجتماعيين أن يطوّروا استجابات استراتيجية تسد فجوة المهارات، وتضمن انتقالًا عادلًا ومستدامًا، يحفظ كرامة العامل ويعزّز الإنتاجية. وأضاف معاليه: "في بعض دولنا العربية، تتقاطع هذه التحوّلات مع تحديات اقتصادية واجتماعية، وتزيدها الأزمات والصراعات تعقيدًا؛ من ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، إلى هشاشة أوضاع فئات واسعة من العمال في الاقتصاد غير المنظم، مرورًا باتساع الفجوة بين مخرجات أنظمة التعليم والتدريب وبين المهارات المطلوبة في أسواق العمل؛ بما يستدعي تحركًا سريعًا لإعادة تصميم السياسات والبرامج ذات الصلة، ومراجعتها وتقييم أدائها بمؤشرات قياس معتمدة، وإدخال التحسينات اللازمة بشكلٍ مستمر". ونوّه إلى تجارب دولٍ استثمرت مبكرًا في التعليم التقني والمهني وربطته بالابتكار وريادة الأعمال، وحققت مستوياتٍ أفضل من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما يؤكد أن تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني يُعد من أنجع الحلول لمواجهة البطالة الهيكلية وتقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وأن نجاح هذا الإصلاح مرهون بفاعلية الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة. وأكد معاليه على ضرورة إعادة الاعتبار إلى الإرشاد والتوجيه المهني، كأداة تساعد الشباب على اختيار المسار التعليمي والمهني الملائم لوظائف المستقبل، وتوجيههم نحو تخصصات تقنية ومهنية عالية القيمة المضافة، وربط ذلك بسياسات تحفيزية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، بما يخفّف الضغط عن المسارات التقليدية المحدودة الاستيعاب، مشيراً إلى أن منظمة العمل العربية حققت خلال السنوات الأخيرة خطواتٍ

مهمة في هذا الاتجاه، من خلال تحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، وإقرار وثيقة إعلان المبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية واعتمادها من القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة (بغداد/ 2025)، وكذلك الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته (51). كما أصدرت المنظمة، اتفاقية العمل العربية رقم (21) لعام 2024 بشأن التوجيه والتدريب المهني (معدّلة)، لتشكّل دعامة تشريعية وسياساتية تعزّز دور الإرشاد المهني، وتأهيل القوى العاملة.

وأضاف "المطيري" : "ونحن نشارف على نهاية هذا العام الذي أتمّت فيه منظمة العمل العربية ستة عقود على تأسيسها، نؤكد أن هذه المحطة التاريخية كانت حافزًا لمواصلة رسالتنا في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وتقديم كل دعم ممكن للدفع بمسارات التنمية، وجسر فجوة المهارات، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. ومسؤوليتنا المشتركة تقتضي ألّا يتخلّف شبابنا عن الركب؛ فلنجعل منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني بوابةً واسعةً لولوج أسواق العمل، وصناعة جيل قادر على المنافسة والابتكار وبناء مستقبل أكثر ازدهارًا لأوطاننا".ومن جانبه، أكد معالي وزير العمل: "إن تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لم يعد ترفًا، بل أصبح ضرورة للنهوض بالاقتصادات العربية، من خلال تمكين الشباب العربي بالمهارات المهنية والتقنية التي تحتاجها أسواق العمل العربية والعالمية، ومواكبة التطور الهائل الذي فرضته الثورة الرقمية في العالم".

وأشار معاليه إلى أن متغيرات سوق العمل أصبحت كبيرة وسريعة في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة التي طالت العالم بأسره؛ إذ اختفت وظائف وبرزت وظائف جديدة، وسيختفي عدد كبير من الوظائف التقليدية في الأعوام القليلة المقبلة، ما يتطلب استعدادًا حقيقيًا لتوفير كوادر بشرية عربية من الشباب العربي لمواكبة متغيرات واحتياجات سوق العمل، وإلا أصبح الشباب عبئًا على أنفسهم وأسرهم ودولهم، مشدداًعلى أهمية تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عبر شراكات عملية لمواءمة البرامج التعليمية مع المتغيرات المتلاحقة ومتطلبات السوق، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التدريب المهني والتقني. كما أكد ضرورة تغيير الصورة النمطية المجتمعية عن التعليم المهني والتقني، من خلال منح الشباب شهادات مزاولة مهنة معتمدة، وإطلاق حملات إعلامية وتثقيفية تُبرز قصص النجاح لتغيير ثقافة الأهل وتشجيعهم لأبنائهم وبناتهم على الالتحاق بالمسارات المهنية والتقنية. وأوضح "البكار " أن مؤسسة التدريب المهني، لتحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، خصصت برامج للتدريب المنتهي بالتشغيل، وتأهيل العمالة الأردنية للأسواق الإقليمية والدولية، وبرامج ريادة الأعمال المهنية، وبرامج الأعمال الحرة في التجارة الرقمية. مضيفًا أن الحكومة الأردنية عملت على تطوير معاهد ومراكز مؤسسة التدريب المهني والبنية التحتية، وتطوير قدرات المدربين بما يواكب تطوير البرامج الخاصة بالتدريب المهني والتقني. وتضمنت الندوة، التي استمرت يومين، أربع جلسات ناقشت مجموعة من الموضوعات حول: واقع منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في ظل التحول الرقمي، ومنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني ومهارات المستقبل، والاتجاهات المستقبلية لصناعة رواد المستقبل، ودور الإرشاد والتوجيه المهني في تعزيز فرص التشغيل.

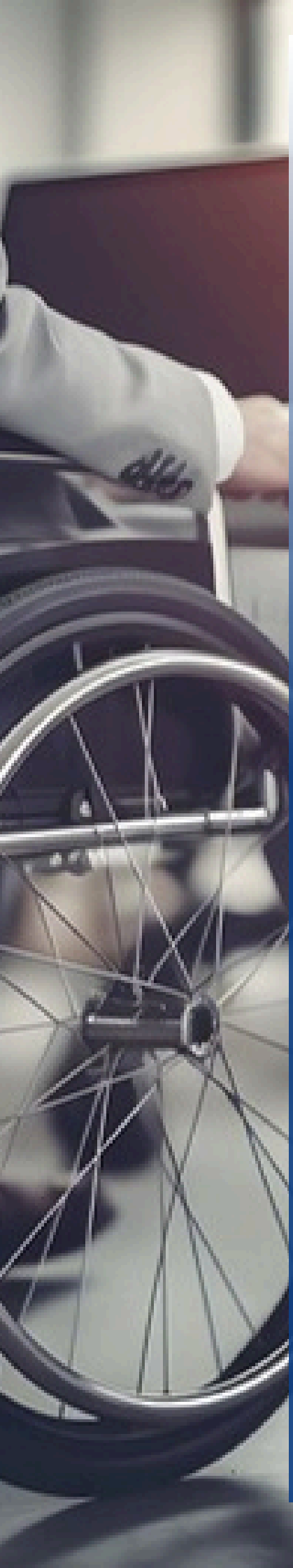

بيان صحفي لجامعة الدول العربية بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة

تجدد جامعة الدول العربية التزامها في اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة بدعمهم لما يشكلونه من ركيزة أساسية في بناء المجتمعات العربية، وتثمن جهود الدول والمؤسسات التي تعمل على تعزيز مشاركتهم وتمكينهم في مختلف المجالات. ويأتي شعار هذا العام "تعزيز المجتمعات الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي" منسجمًا مع مخرجات القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية التي أكدت ضرورة بناء مجتمعات أكثر عدلًا وشمولًا واستدامة، وإدماج منظور الإعاقة في السياسات العامة باعتباره شرطا أساسيًا لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة. وتعكس هذه الرؤية التزامًا دوليًا وعربيًا بضرورة وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في قلب عمليات التنمية وتأكيداً لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وتتابع جامعة الدول العربية باهتمام من خلال التقارير التي تتلقاها من الدول الأعضاء وما تُظهره من إنجازات هامة، إلى جانب بعض التحديات الجسيمة التي ما زالت تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة على أرض الواقع، وتدعو الجامعة في هذا الإطار إلى مواصلة تنفيذ مبادرة معالي الأمين العام للجامعة "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023–2032" على المستوى الوطني، لما تتضمنه من محاور تنموية أساسية وخطط تنفيذية عملية. وفي هذه المناسبة، تدعو الجامعة الدول الأعضاء إلى مضاعفة الجهود الوطنية، وتعزيز الشراكات العربية المشتركة، والاستثمار في التكنولوجيا المساعدة، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في صناعة القرار، خاصة المرأة والشباب، لضمان تحقيق رؤى التنمية الشاملة. وتؤكد الجامعة استمرارها في قيادة العمل العربي المشترك لدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تخفيف التحديات وتعزيز الإنجازات، وصولًا إلى مجتمعات عربية أكثر إنصافًا واندماجًا واستدامة. كما تعرب الجامعة عن أملها في استتباب الأمن والأمان في الدول التي تشهد صراعات مسلحة، بما يمكن من المضي قدماً في مسيرة التنمية الاجتماعية، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان عيشهم في أمن ووئام في إطار العدالة الاجتماعية.

مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في دورته الثالثة بعد المئة يُصدر بياناً يؤكد موقفه الثابت والداعم للحقوق المشروعة لعمال وشعب فلسطين.

"إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في دورته الثالثة بعد المئة، المنعقدة في القاهرة، بجمهورية مصر العربية، يومي 11–12 أكتوبر/تشرين الأول 2025، يؤكد موقفه الثابت والداعم للحقوق المشروعة لعمال وشعب فلسطين، وفي مقدمتها حقّهم في تقرير مصيرهم وإدارة شؤون دولتهم.

ويرحّب المجلس بالتوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وبدء عودة آلاف النازحين مع الانسحاب التدريجي لقوات الاحتلال، مثمنًا الجهود الدبلوماسية التي ساهمت فيها الدول العربية لإنجاح وتيسير تدفّق المساعدات الإنسانية، ويشيد بكل تحرّكٍ عربي ودولي أفضى إلى إنهاء الحرب المدمرة، وتبنّي مسار السلام العادل والشامل. ويطالب المجلس بإلزام سلطات الاحتلال بتعويض عمال وشعب فلسطين عن الأضرار التي سبّبتها اعتداءاتها الوحشية نحوهم، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات أمام المحاكم الدولية باعتبارها جرائم حرب وإبادة. وإذ يُعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء جرائم الإبادة الجماعية غير المسبوقة التي خلّفتها حرب سنتين في قطاع غزة، فإنّه يُشدّد على ضرورة الفتح الفوري والدائم للمعابر لإدخال الغذاء والدواء والوقود والمياه، وضمان وصولها الآمن إلى جميع المناطق السكنية، والتعجيل باستعادة الخدمات الأساسية. كما يؤكد أنّ إعادة إعمار قطاع غزة أولويةٌ ملحّة لتمكين العودة الآمنة والكريمة للأسر إلى منازلهم وأحيائهم، وتشغيل الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل كريمة، دون المساس بحقوق العمّال الفلسطينيين، ويدعو المجلس الحكومات وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى تكثيف الدعم لعمّال وشعب فلسطين عبر المساهمة الفاعلة في البرامج الإغاثية والصندوق الفلسطيني للتشغيل، ودعم برامج التشغيل كثيف العمالة والتدريب المرتبط بالعمل؛ بما يساهم في تخفيف آثار الحصار الاقتصادي والقيود المفروضة على دولة فلسطين. كما يُعرب المجلس عن رفضه الكامل لدخول قوات الاحتلال والمتطرفين إلى المسجد الأقصى والأماكن والمقدسات الدينية، بما يحمله من استفزاز لمشاعر المسلمين والمسيحيين ويتعارض مع كافة المواثيق الدولية في هذا الشأن .ويؤكد مجلس إدارة منظمة العمل العربية التزامه بمواصلة جهوده في الدفاع عن حقوق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنوب لبنان والجولان السوري) في المحافل الإقليمية والدولية، والعمل على حشد الدعم لإنفاذ خطط الإغاثة والإنعاش المبكّر للاقتصاد إلى أن تُستعاد الحقوقُ كاملةً.كما يناشد المجلس الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين للانضمام إلى موجة الاعترافات الدولية الأخيرة، دعمًا لحقّ الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقية."

منظمة العمل العربية تهنئ مصر بافتتاح المتحف المصري الكبير

تتقدّم منظمة العمل العربية بأصدق التهاني وأطيب التمنيات إلى جمهورية مصر العربية، حكومةً وأطرافَ إنتاجٍ ثلاثة، بمناسبة نجاح افتتاح المتحف المصري الكبير؛ هذا الصرح الثقافي والحضاري المتفرّد الذي يجسّد، في رؤيته وتصميمه ومحتواه، الترابط المتين بين الماضي العريق والحاضر المشرق، حيث يجمع عبقرية المصريين القدماء وإبداع المصريين المعاصرين في معلمٍ ثقافيّ عالميّ يُثري الثقافة والفنون والمعرفة، ويؤكّد ريادة مصر في صون الآثار النفيسة والتراث الإنساني ويعزز مكانتها العربية والإقليمية والدولية. ويشكل هذا الافتتاح حدثًا استثنائيًا في تاريخ الثقافة الإنسانية، بما يحمله من رسائل حضارية ومعرفية إلى العالم أجمع.

ويؤكد هذا الافتتاح التاريخي ما تشهده مصر من نهضة تنموية شاملة وتطور حضاري متواصل في مختلف القطاعات، بما يعزّز حضورها الثقافي والسياحي والاقتصادي في العالم ملهمة الأجيال القادمة بقيم الإبداع والابتكار.

تثمن منظمة العمل العربية عالياً جهود فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية في مسيرة بناء الجمهورية الجديدة التي توّجت بهذا الإنجاز العظيم، متمنّيةً لمصر الحبيبة مزيدًا من النجاح والرفعة والازدهار، ومواصلة مسيرة البناء والتنمية المستدامة لما فيه خير شعب مصر العظيم.

منظمة العمل العربية
في سطور

في 12 يناير/ كانون الثاني عام 1965، وافق المؤتمر الأول لوزراء العمل العرب في بغداد على الميثاق العربي للعمل وعلى مشروع دستور منظمة العمل العربية، وفي 8 يناير/ كانون الثاني عام 1970 أعلن عن قيام منظمة العمل العربية، أول منظمة عربية متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، وذلك إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.

7 ميدان المساحة - الدقي
ص.ب: 814 القاهرة - الرمز البريدي 11511

(+2 02) 333 627 19 / 21 / 31

(+2 02) 374 84 902

alo@alolabor.org

www.alolabor.org

إصدارات سابقة